سلسلة شروح وتطريزات فضيلة الشيخ

(٧٧)

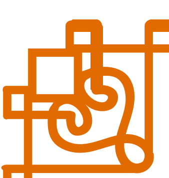
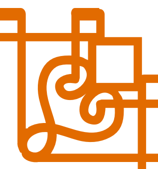
شرح
ذوق الطلاب في علم الإعراب

تصنيف العلامة
محمد بن أحمد بن عبد القادر الحفظي
المتوفى سنة (١٢٣٧) رحمه الله تعالى

منقول من الشرح الصوتي لمعالي الشيخ الدكتور
صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي
عضو هيئة كبار العلماء والمدرس بالحرمين الشريفين
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

النسخة الأولى

الكتاب الرابع
برنامج مهمات العلم
السنة الثامنة ١٤٣٧ (الإمارات)

سلسلة شروح وتقريرات فضيلة الشيخ (٧٧)

شرح
ذوق الطلاب في علم الإعراب

تصنيف العلامة

محمد بن أحمد بن عبد القادر الحفظي

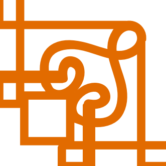
المتوفى سنة (١٢٣٧) رحمه الله تعالى

منقول من الشرح الصوتي لمعالي الشيخ الدكتور

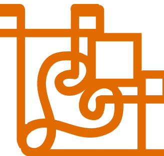
صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

عضو هيئة كبار العلماء والمدرس بالحرمين الشريفين

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين



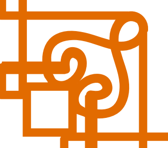
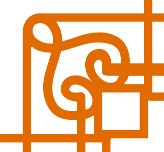

النسخة الأولى

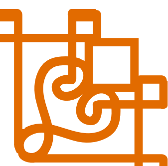





للإعلام بالأخطاء الطِّباعية والاستدراكات والاقتراحات؛

يُرجىٰ المراسلة علىٰ البريد التالي: Abdellahdj24@gmail.com

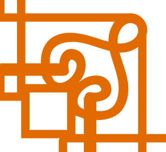



الحمد لله الَّذي جَعَل مُهمَّات الدِّيانة فِي جُمَلْ، والصَّلاة والسَّلام علىٰ عبدِه ورسوله محمَّدٍ المبعوثِ قُدوةَ العلمِ والعَملْ، وعلىٰ آله وصحبه ومَنْ دينَه حَمَلْ.

أمَّا بعدُ:

فَهذَا شَرْح (**الكتاب الرّابع**) مِنْ برنَامجِ (**جُمَل العلم**) فِي (**سنتِهِ الثَّالثة**)؛ سبعٍ وثلاثينَ بعد الأربعمائةِ والألف، بدولته الرَّابعةِ دولة (الإمارات العربيَّة المتَّحدة)، وهو كتابُ «**ذوق الطُّلّاب في علم الإعراب**»، للعلَّامة محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ عبد القادر الحِفْظِيِّ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- المتوفَّىٰ سنة سبعٍ وثلاثين ومائتين وألفٍ.






قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَبَعْدُ:

فَإِنَّ النَّحْوَ مِنَ العُلُومِ النَّافِعَةِ المُتَدَاوَلَةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَبِهِ تُعْرَفُ مَعَانِي الكَلَامِ، وَيُفْهَمُ بِهِ كِتَابُ اللهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهُوَ لِلْعُلُومِ كَالْمِلْحِ لِلطَّعَامِ.

وَيُحْكَى أَنَّ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِالتَّدْوِينِ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ فِي الجَنَّةِ -، ثُمَّ أَبُو الأَسْوَدِ الدُّئِلِيُّ.

وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: بِمَعْنَى الشَّطْرِ، وَالمِثْلِ، وَالقَصْدِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَفِي الاصْطِلَاحِ: مَا يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ الكَلِمَةِ بِنَاءً وَإِعْرَابًا.

وَغَايَتُهُ: مَعْرِفَةُ كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَهَذِهِ نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ جِدًّا فِي مَعْرِفَةِ كَلِمَاتٍ مِنْهُ مُشْتَهِرَةٍ، يَقْبُحُ بِالإِنْسَانِ جَهْلُهَا، خُصُوصًا طَالِبَ العِلْمِ، وَالنَّاظِرَ فِي الكُتُبِ وَالمُمْلِي لَهَا؛ لِيَخْرُجَ مِنَ الوَعِيدِ فِيمَنْ قَالَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَمْ يَقُلْ؛ فَقَدْ أَفْتَى بَعْضُ العُلَمَاءِ أَنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ حَتَّى فِي أَلْفَاظِ الحَدِيثِ، وَتَحْرِيفِ المَنْصُوبِ إِلَى المَرْفُوعِ وَعَكْسِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَهَذَا أَوَانُ الابْتِدَاءِ.

قَالَ الشَّارِحُ وفَّقَهُ اللهُ:

ابتدأ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه بالبَسملة، ثُمَّ ثَنَّى بالحَمْدلة، ثُمَّ ثَلَّث بالصَّلاة والسَّلام على (مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ).

ثُمَّ بَيَّن **مرتبةَ النَّحْو من العلوم**؛ فقال: (فَإِنَّ النَّحْوَ مِنَ العُلُومِ النَّافِعَةِ المُتَدَاوَلَةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا)؛ فهو أحدُ العلوم الَّتي عَظُم الانتفاعُ بِها فِي معرفة العلوم الشَّرْعِيَّة، وتَدَاوَلَها النَّاس قديمًا وحديثًا؛ وهذا مِن وَصْف ما يُطْلَب من العلم.

فَإِنَّ مِن وَصْفِ ما يُطلَب من العلم: أَنْ يكون نافعًا، يُرْجَى منه حُسْن عاقبتِه العاجلة والآجلة.

ويَدُلُّ على ذلك: تَقَاطُر أهلِه على أَخْذِه وجَمْعه وبَثِّه.

فتَدَاوُلُه بينهم واجتماعُهم عليه تَعليمًا، وتَعَلُّمًا، وتصنيفًا، وإفتاءً، وغير ذلك مِن أنواع التَّداوُل؛ تَدَلُّ على أَنَّه بالغ الأهمِّيَّة، جديرٌ بالعِنَاية.

فهذان الوَصفان فيما يُطلَب من العلم مُتَحَقِّقان فِي عِلْم النَّحو، كما قال الكِسائيُّ:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ ... وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ [1]

ثُمَّ ذَكَر بعد بيانِ رُتبةِ النَّحو: مَنْفعتَه؛ **وبَيَّن أَنَّ مِن منافع النَّحو مَنفعتَيْن**:

المَنْفعة الأُولَى: معرفة (مَعَانِي الكَلَامِ).

والمنفعة الثَّانية: فَهْم (كِتَابِ الله وَسُنَّةِ رَسُولِهِ) صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

والمنفعة الثَّانية بمنزلة الفَرْع عن المنفعة الأُولَى؛ فالأَوَّل من جنس العامِّ، والثَّانِي من

(١) انظر: «معجم الأدباء» لياقوت الحَمويِّ (١/ ١٧٤٧).

جنس الخاصِّ.

فبِالنَّحو تُعرَف معانِي الكلام؛ إذْ جَهْلُ النَّحو يُؤدِّي إلى الغَلَطِ فِي فَهْم معانيه؛ فإنَّ التَّركيبَ النَّحويَّ يأتِي تارةً على بناءٍ (كفَعِيلٍ) - مثلًا -، ويكون معناه تارةً كونه بمعنى (اسم الفاعل)، وتارةً أخرى يكون بمعنى (اسم المفعول).

فمَنْ لم يتحقَّق بعِلْم العربيَّة - ومنه: عِلْم النَّحو - لم يَطَّلِع على هذه المعانِي.

وتَعْظُم هذه المنفعة في الفرع المذكور عنها، الَّذي جَعَله المصنِّف أصلًا مُستقِلًّا برأسِه، وهو فَهْم كتاب الله وسُنَّة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فإنَّ الغلط في النَّحو يَنتُج منه الغلط في الفَهْم.

وقد عَرَض بِشْرٌ المَرِيسِي لأبي عمرو بنِ العَلاء - أحد أئمَّة العربيَّة والقراءات - فقال له: ما تقولُ في قول الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللهَ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النِّساء:١٦٤] بنَصْب الاسم الأحسن (اللهَ)؛ ليكون الكلام صادرًا من موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟

فقال له أبو عمرٍو: فما تقول فِي قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف:١٤٣]، فجَعَل التَّكليمَ مُضافًا إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ صادرًا منه [(١)].

فالخَطأ فِي معرفة وَجْه الكلام في العَرَبِيَّة الَّذي اتَّفق لبِشْرٍ المَرِيسِيِّ وقَرأ به - لِتَلَقِّيه القرآنَ عن المصحَفِ لا عن أهلِه - نَشَأ منه الخطأُ فِي فَهْم معانِي كلمات ربِّنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

(١) انظر: «الصَّواعق المُرسَلة» لابن القيِّم (١/ ١٠٣٧)، و«شرح العقيدة الطَّحاويَّة» لابن أبي العِزِّ (١/ ٢٧٥).

ومِن هذا الجنس: الخطأ فِي فَهْم كلام الرَّسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

ثُمَّ ذَكَر المصنِّف رَحِمَهُٱللَّهُ تعالى رُتبةَ **النَّحوِ بين العُلومِ**؛ فقال: (وَهُوَ لِلْعُلُومِ كَالْمِلْحِ لِلطَّعَامِ).

وهذه الكلمة مأثورةٌ عن جماعةٍ مِن القُدماء، أقدَمُهم: عامرُ بن شَراحيل الشَّعبيُّ، رواه الخطيبُ عنه وغيرُه أَنَّه قال: «النَّحو للعلم كالمِلْح للطَّعام» [1].

وهذه الكلمة لها وجهان:

أحدهما: أَنَّ النَّحو قَوامُ العُلوم كالمِلْح قَوامُ الطَّعام؛ فإِنْ زَاد عن حَدِّه سَمُج الطَّعامُ، وإِنْ نَقَصَ عن حَدِّه سَمُجَ الطَّعامُ؛ فلا يَطِيب الطَّعام إِلَّا إِذَا كان المِلح معتدِلًا؛ فكذلك لا تَطِيب العلوم إِلَّا بأَنْ يكون النَّحو بينها معتدِلًا، لا يُنقَص عن قَدْره، ولا يُزَاد فوق قَدْره، فيُؤخَذ منه قَدْر الخِدمة - كما تَقَدَّم - في فَهْم الكتاب والسُّنَّة.

والآخر: أَنَّ النَّحو للعلم كالمِلح للطَّعام؛ أي بمنزلة ما يحفظُها ويُدِيم فائدتَها؛ فإِنَّ العربَ كانت تَتَّخِذ المِلح قَديمًا إلى وقتٍ قريبٍ لِحِفْظ طعامِها، وخاصَّةً اللَّحم، فيُشَرِّقونه ويَجعلُون عليه مِلْحًا ليدوم زمنُ الانتفاع به؛ فيكونُ النَّحو بمنزلة ما يَحفظ العلومَ ويُدِيمُ الانتفاع بِها.

وهذان المعنيان صحيحان؛ فالمعنى الأَوَّل صحيحٌ، والثَّانِي صحيحٌ أيضًا.

وإِنْ كان الأشهرُ فِي عُرْف المُتكلِّمين بِهذه الكلمة: أَنَّهم يُريدون المعنى الأَوَّل، وأَنَّ النَّحوَ ينفع اعتداله فِي العلوم، فإذا زِيدَ به عن حَدِّه أو نُقِصَ به عن قَدْره رَجَع بالفساد

(١) انظر: «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» للخطيب البغداديِّ (٢/ ٢٨).

على المُشتغِل به.

ثُمَّ ذَكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بَدْء تصنيف النَّحو**؛ فقال: (وَيُحْكَى أَنَّ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِالتَّدْوِينِ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ فِي الجَنَّةِ -، ثُمَّ أَبُو الأَسْوَدِ الدُّئِلِيُّ).

ومقصوده فِي قوله: (أَنَّ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِالتَّدْوِينِ)؛ أي بالكتابة والتَّقييد بتصنيف قواعِده، لا باستعمالها؛ فإِنَّ استعمالها موجودٌ في كلام العرب قبل عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وقبل صاحبِه أبي الأَسْوَد عمرِو بن ظالمٍ الدُّئِليِّ.

والأمر فيه كما قال صاحب «المَراقي» لَمَّا ذَكَر أصولَ الفقه:

أَوَّلُ مَنْ أَلَّفَهُ فِي الْكُتُبِ ... مُحَمَّدُ بْنُ شَافِعِ المُطَّلِبِي
وَغَيْرُهُ كَانَ لَهُ سَلِيقَهْ ... مِثْلُ الَّذِي لِلْعُرْبِ مِنْ خَلِيقَهْ[1]

أي مِثلُ ما يُوجَد فِي سلائق العَرب مِن كلامهم النَّحْوَ على الوجه المحفوظ المُقيَّدِ في فَنِّه.

فهذا كان مَرْكوزًا في طبائع العرب، جَارِيًا على ألسنتهم، ثُمَّ خُصَّ عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فمَنْ بعده بالتَّدوين والتَّقييد فيه ابتداءً، ورُوِي في ذلك آثارٌ لا تخلو مِن ضَعْفٍ؛ جَمَعَها السُّيوطيُّ في جُزءٍ اسمُه «دقائق الأخبار المَرْوِيَّة في سببِ وَضْع العَرَبِيَّة»، وأَسْنَدَ فيه أشياءَ من «أمالي الزَّجَّاج» و«تاريخ دمشقَ» لابن عساكر وغيرِهما، تُفضي إلى القول بأَنَّ باكورة هذا العلم تقييدًا كانت على يد أبي الأَسْود عمرو بن ظالمٍ الدُّئليِّ - ويُقال له فِي نسبته أيضًا: الدُّؤَليُّ -، وكأنَّه أَخَذَه من عليِّ بن أبي طالبٍ.

---

(١) «مراقِي السُّعود لمُبتغي الرُّقيِّ والصُّعود» لعبد الله العلويِّ الشِّنقيطيِّ، البيتان: (١٣،١٤).

فالآثار المرويَّة فِي نِسْبته إلى عَلِيٍّ فيها ضَعْفٌ شديدٌ، أَمَّا الآثار المَرويَّة عن أبي الأَسْوَد الدُّؤلِيِّ ففيها قُوَّةٌ حاصلةٌ بمجموعها.

فأقدَم مَنْ حُفِظَ عنه تَقييد النَّحو بتَمييز قواعده والتَّصنيف فيها هو أبو الأَسْوَد الدُّؤلِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولَمَّا ذَكَر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليًّا بن أبي طالبٍ دَعا له بقوله: (كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ فِي الجَنَّةِ)؛ وهذا مِن الدُّعاء للصَّحابة.

وأنواع الدُّعاء للصَّحابة لا انتهاءَ لها، وأعظمُها: الدُّعاء لهم بالتَّرضِّي؛ وهو الَّذي جَرَى به عُرْف أهل العلم.

فإِنْ دُعِي لهم بغير ذلك - كالدُّعاء بالرَّحمة، أو المغفرة، أو الإكرام، أو الإنعام - كان ذلك جائزًا.

وكَرِه جماعةٌ من أهل العلم تخصيصَ أحدٍ منهم بما يكون شِعارًا له يمتازُ عن غيره؛ كأَنْ يُمَيِّز أبا بَكرٍ بدعاءٍ، أو يُمَيِّز عليًّا بدعاءٍ؛ فإِنَّ هذا مِمَّا يُكرَه؛ لاستواء الصَّحابة جميعًا فِي أصل الفضل، وإِنْ تَفَاوتوا في مَقادِيره.

ومِمَّا نُصَّ على كراهة تمييزه به: الدُّعاء لعليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بقولِ: (كَرَّم الله وجهه)؛ ذَكَر هذا ابن كثيرٍ فِي «تفسيره»[1] وغيرُه.

فَوَجْه الكراهة: تخصيصه بذلك؛ بأَنْ يُدْعَى له به دون غيره.

فإِنْ دُعِي له مع غيرِه كان ذلك سائغًا.

---

(١) انظر: «تفسير ابن كثيرٍ» (٦/ ٤٧٩).

ثُمَّ ذَكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **معنى النَّحو في لسان العرب**؛ فقال: (وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: بِمَعْنَى الشَّطْرِ، وَالمِثْلِ، وَالقَصْدِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ).

ومِمَّا بُنِيَت عليه العربيَّةُ، وبَنَى عليه المُتقدِّمون تصانيفَهم فِي معاجمهم: رَدُّها إلى أصلٍ جامعٍ؛ يكون تارةً أصلًا واحدًا، ويكون تارةً أصليْن، ويَندُر كونُه ثلاثةَ أصولٍ أو أكثرَ من ذلك.

فالجاري: أَنَّ العربَ تَرُدُّ كلامَها عادةً إلى أصلٍ واحدٍ، يجمَع شَتَاتَ الألفاظ الَّتي ترجع إليه.

فمثلًا: كلمة (النَّحو): أَصْل وضْعها فِي كلام العرب: (القَصْد)؛ ذَكَره ابن فارسٍ في «مقاييس اللُّغة» [(١)].

فالأفراد المذكورة هنا من قوله: (بِمَعْنَى الشَّطْرِ، وَالمِثْلِ) وغيرهما مِمَّا ذَكَره غيره ترجع إلى هذا المعنى الكُلِّي وهو (القَصْد).

فـ(المِثْل) مثلًا يكون فيه إرادةُ المحاذاة؛ فيُلحَق بالأصل الجامع وهو (القَصْد)، وكذلك (الشَّطر)؛ لأَنَّ المُيَمِّمَ شَطْرَه إلى شَيءٍ يَنْحُوه فهو يقصِدُه.

فمِمَّا فاقتْ به تصانيف الأَوَّلين في العربيَّة أَنَّهم يَعتَنُون بالأصلِ الجامع للكلام، الَّذي إذا وَعاه المُتَلَقِّي للعَرَبِيَّة خَرَّج عليه حتَّى كلامَ العَامِّيَّة الَّتي تُوجَد فينا.

فإِنَّ جمهور ما يُوجَد فِي كلام النَّاس اليومَ مِن العرب - ولا سيَّما أهل جزيرة العرب -: هو يرجع إلى أصولٍ عربيَّةٍ، وإِنْ كان بناؤهم لا يُوافِق قواعدَها أو أصولَها؛

(١) انظر: «مقاييس اللُّغة» لابن فارسٍ، مادَّة (نَحَوَ)، (٥/ ٤٠٣).

كتسميتِهم (الرَّوْب) في قول بعض النَّاس عن اللَّبن الجامد؛ فإِنَّ هذا سُمِّي (رَوْبًا) تَبَعًا لأصل (الرَّاء، والياء، والباء) عند العرب مِن أَنَّه ما كان فيه قلقٌ واضطرابٌ، وهذا الطَّعام فيه ارتجاجٌ واضطِرابٌ يُصَحِّح تسميتَه بذلك؛ وهذا كثيرٌ لِمَنْ عَرَف أصول كلام العرب.

فإِنَّ سائر ما يُوجَد فِي كلام النَّاس في جزيرة العرب مِمَّا يُسَمَّى بـ(العامِّيَّة) يرجع جمهورُه إلى أصول العَرَبِيَّة.

وبِهذا اختَصَّ كتاب «مقاييس اللُّغة» خاصَّةً؛ فإِنَّه عظيم النَّفع في فَهْم أصولِ كلام العربِ الَّذي يَسْهُل به البناءُ عليها.

فلا تحفلْ بكثرةِ ما يذكره المتأخِّرون من معانِي كلمةٍ؛ فإِنَّك إذا حَقَّقتَ النَّظَر فيها وطلبتَ كلام الأوائلِ، وجدتَهم يَرُدُّونَها إلى أصلٍ أو أصليْن أو ثلاثةٍ.

كالواقع في منظومةِ أحمد بن أحمد السُّجاعيِّ الأزهريِّ في نَظْمه معانِي (الرَّبِّ)، حَتَّى بَلَّغها ثلاثينَ، فإِنَّ تلك المعانِي تعود إلى معانٍ ثلاثةٍ، لا رابعَ لها؛ ذَكَرها ابن الأنباريِّ، وسيأتي بيانُها في «معانِي الفاتحة وقِصار المُفَصَّل».

والمقصود: أَنْ تعرف أَنَّ النَّحو في اللُّغة يرجع إلى معنى (القَصْد).

ثُمَّ ذَكَرَ **معناه في الاصطلاح**؛ فقال: (**وَفِي الاصْطِلَاحِ**: مَا يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ الكَلِمَةِ بِنَاءً وَإِعْرَابًا).

ومُراده بـ(الاصطلاح): أي ما تَوَاطَأَ عليه النُّحاة.

فـ(الاصطلاح) في عُرْف أهل العلم هو اتِّفاق جماعةٍ من أهل العلم على نَقْلِ لفظٍ من

معناه إلى معنى آخر.

كالواقع في العلوم؛ فإِنَّ العلوم كافَّةً هي اصطلاحاتٌ، سِوَى ما يَتَعلَّق بالحقائق الشَّرعِيَّة في باب التَّفسير أو الحديث أو الاعتقاد أو الفِقه.

وأَمَّا جمهور العلومِ المُتداولَة من النَّحو والأصول وقواعد الفقه والمصطلح: فكُلُّها ترجع إلى مَعانٍ اصطلاحيَّةٍ؛ أي اتَّفق عليها أرباب ذلك الفَنِّ، فنَقَلوا الكَلمةَ من معناها المعروف في لسان العرب إلى معنًى آخر.

كالواقع هنا؛ فإِنَّ (النَّحو) فِي لسان العرب هو (القَصد)، ثُمَّ نُقِلَ اصطلاحًا إلى هذا المعنى الَّذي ذَكَره.

فقوله: (**وَفِي الاصْطِلَاحِ**)؛ أي في اصلاح النُّحاة: (مَا يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ الكَلِمَةِ بِنَاءً وَإِعْرَابًا).

وقوله: (مَا) يُراد به جِنْسٌ، وهذا الجِنس مُتَعَلَّقُه: القواعدُ؛ فتقدير الكلام: (قواعدُ يُعرَف بِها أَحْوَال الكَلمة بناءً وإعرابًا).

والقولُ بِأَنَّ العلومَ مُشَيَّدَةٌ على القواعدِ هو أحسن المذاهب فِي تَمييز العلوم بعضها عن بعضٍ.

فمِن أهل العلم مَنْ يجعل (العلمَ):

- يعودُ إلى المَلَكة القائمةِ بصاحبه.
- ومنهم مَنْ يجعلُه الصِّلَةَ بين المَلَكةِ وبين تلك القواعد، وهي النِّسبة الكائنة بينهما.

○ **وأحسنُ من هذا وهذا**: أَنْ تُرَدَّ العلومُ إلى أَنَّ حقيقتَها كونُها (قواعدَ).

فعِلْم النَّحو هو فِي حقيقتِه: قواعدُ، وتلك القواعد - كما قال -: (مَا يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ الكَلِمَةِ)؛ أي الأحكام المحكوم بِها على الكلمة.

فالمقصود بـ(الأحوال): الأحكام الَّتي تَتَعلَّق بالكلمة بناءً وإعرابًا.

وهذه الأحوال مُتَعلِّقةٌ بأواخر الكلمة؛ ولهذا تجدُ بعضَهم يقول: (قواعدُ تُعرَف بِها أحوال أواخر الكلمة بناءً أو إعرابًا).

فمُتَعلَّق النَّحو: أواخِر الكلمة.

وهذه الآخِرِيَّة نوعان:

- **أحدهما**: آخِرِيَّةٌ حقيقيَّةٌ.
- **والآخر**: آخِرِيَّةٌ حُكْمِيَّةٌ.

ففي الأوَّل: يكون كونه أخيرًا مقطوعًا به بَيِّنًا.

وأَمَّا فِي الثَّانِي: فتكون الآخِرِيَّة حُكْمِيَّةً؛ إذْ يخلُفه حرفٌ غيره.

فمثلًا: قولنا: (قامَ المسلمُ)؛ يظهرُ حُكم النَّحو على آخره؛ وهو الضَّمَّة على الميم.

وقولنا: (قام المسلمون)؛ يظهر الحُكم على ما قبل الآخر؛ وهو الواو الَّتي يتعلَّق بِها الإعرابُ لكَوْن الكلمة من جمع المذكر السَّالم.

فإذا قيل: (أواخر الكَلِم) فمرادهم بذلك: إِمَّا حَقِيقةً وإِمَّا حُكْمًا.

ثُمَّ ذَكَر **غاية النَّحو**؛ فقال: (**وَغَايَتُهُ**: مَعْرِفَةُ كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

والمذكور هنا فردٌ مِن أفراد الغاية الجامعة للنَّحو؛ فإِنَّ **غايةَ النَّحو**: **صِحَّة النُّطق بالكلام العربيِّ**.

ومن أفراد تلك الغايةِ والثِّمارِ النَّاتجةِ عنها: معرفةُ كتاب الله وسُنَّة رسوله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وهذه المعرفة تارةً ترجع إلى المبانِي، وتارةً ترجع إلى المعانِي.

فـ(غاية النَّحو): صِحَّة النُّطق بالكلام العربيِّ، **وهذه الصِّحة تُنتِج أَثَرًا في المبنى، وتُنتِج أثَرًا في المعنى**:

- **فهي تُنتِج أَثَرًا في المبنى**: بأن يكون النُّطق به وَفْق ما تعرفه العرب فِي كلامها.

- **وأَمَّا في المعنى**: فَبِبَيَان المعنى المُسْتكِنِّ فِي هذه الكلمة، الَّذي وُضِعَت له دون غيرها؛ فإِنَّ النَّحو يُبَيِّن كون الكلمة يُراد بِها هذا المعنى أَمْ ذاك باعتبارِ حُكْمها رَفْعًا أو نَصْبًا أو جَرًّا.

ثُمَّ قال بعد ذلك مُنتقِلًا إلى مقصدٍ آخر من مقاصد كتابه: (وَهَـذِهِ) أي المجعولُ بين يديك في هذه الأوراق (نُبْذَةٌ) أي قطعةٌ (مُخْتَصَرَةٌ جِدًّا فِي مَعْرِفَةِ كَلِمَاتٍ مِنْهُ مُشْتَهِرَةٍ، يَقْبُحُ بِالإِنْسَانِ جَهْلُهَا).

ويُشيرُ إلى اختصاره كَوْنُه سَمَّى كتابه «ذَوْق الإعراب»؛ **فـ(الذَّوْق) يُراد به**: ما قَلَّ مِمَّا يحصل به سَدادٌ يطلبُ المرءُ بعدَه الزِّيادةَ.

فمَنْ ذَاقَ النَّحوَ وأصابَ منه طَرَفًا وتَلَذَّذ به؛ التمسَ ما بعده مِن الزِّيادة.

ثُمَّ ذَكَر أَنَّ هذه النُّبذة (يَقْبُحُ بِالإِنْسَانِ جَهْلُهَا)؛ أي يُعَدُّ قُبْحًا في حَقِّه أَنْ يكون بِها

جَهولًا.

والقُبْح في اللِّسان كالقُبح في صورة الإنسان؛ فإِنَّ الإنسانَ إذا رأى ذا صورةٍ سيِّئةٍ رَثَّ الهيئة غير مُبالٍ بظاهِرِه نَفَرتْ نفسُه منه، فكذلك العربيُّ - الَّذي طُبِع لسانُه على كلام العرب فيما نُظِم من قواعد النَّحو عند أهله - يَقبحُ أن يصدرَ منه ما يكونُ مَمْجُوجًا تصْطكُّ به الأسماع إذا عَدَل به عن وجه العربيَّة.

وربَّما يُغتفَرُ هذا فيما كان له وَجْهٌ عند أهل العربيَّة، أو ما كان لَحْنًا يسيرًا.

وأَمَّا استيلاء اللَّحن على لسانه حتَّى يكون الأصل فيه: اللَّحن، ويَندُر فيه صواب النُّطق بالكلام العربيِّ: فهذا لم يُرَ إِلَّا فِي هذه الأعصار الأخيرة، الَّتي يُنسَب فيها أحدٌ إلى العلم، ثُمَّ تجده يتكلَّم فيه؛ فتعدُّ له في كُلِّ جملةٍ أكثر من لَحْنٍ؛ فمثل هذا لا يُغتفَر.

وأَمَّا غيره مِمَّا يقع منه اللَّحن مرَّةً بعد مَرَّةٍ: فهذا صار مِن باب ما لا يُستطاع غيرُه؛ لأَنَّ العَامِّيَّة هَجَمتْ على ألسنَتِنا في حياتنا، حتَّى أبعدَتْنا عن عَرَبِيَّتنا، حتَّى صِرْنا نَتكلَّف العربيَّة.

وصار المُتكلِّم بالعَربيَّة نَحوًا ونَظْمًا لكلامِها يُعَدُّ مُتكَلِّفًا؛ لِهَجْر النَّاس العَرَبِيَّة وجَهْلهم بِها؛ فصار الطَّريق القويمُ طريقًا مائلًا عند جماعةٍ مِمَّنْ يَنتَسِبون إلى العلم، ولو مَيَّزوا لَعَلِموا أَنَّ الحال الَّتي نحن عليها من هَجْر العربيَّة والنُّفْرة منها وبُعْدِ نفوسنا عن أصولها هو الَّذي جَعَلنا بِمَنْأًى عن التَّلَذُّذِ بالعربيَّة نحوًا وصَرْفًا ونَظْمًا للكلام.

ثُمَّ ذَكَر أَنَّ هذا القُبح يتأكَّد فِي المُنتسب إلى العلم؛ فقال: (خُصُوصًا طَالِبَ العِلْمِ، وَالنَّاظِرَ فِي الكُتُبِ وَالمُمْلِيَ لَهَا)؛ أي السَّارِدَ لها بين أيدي أشياخه.

وأهل اليمن - وهو ما تَيَامَن عن الكعبة مِن بلاد السَّراة وتِهامةَ إلى آخرِه إلى البحر - يُسَمُّون القراءة على الشَّيخ (إملاءً)؛ فيقولون: (أَمْلَى على شيخِه كذا وكذا وكذا)؛ يعني سَرَدَ تِلك الكُتبَ على شيخه قراءةً بإلقائه بالإملاءِ لها بالكلام.

والمُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ كان مِن علماء بلاد السَّراة في منطقةٍ تُسَمَّى (رِجال ألمع)، وتُسمَّى بَلدُه منها (بلدة رُجَال)؛ وهي بَلْدةٌ كانت معمورةً بالعلم عِدَّة قُرونٍ، وكان فيها رؤوسٌ من العلماء من آل الحِفظيِّ وغيرهم، منهم: مُصَنِّف هذا الكتاب.

قال: (لِيَخْرُجَ مِنَ الوَعِيدِ فِيمَنْ قَالَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَمْ يَقُلْ؛ فَقَدْ أَفْتَى بَعْضُ العُلَمَاءِ أَنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ حَتَّى فِي أَلْفَاظِ الحَدِيثِ، وَتَحْرِيفِ المَنْصُوبِ إِلَى المَرْفُوعِ وَعَكْسِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ).

لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان أفصحَ الخَلْق، وفصاحتُه تقتضي أنَّه كان يأتي بالكلام وَفْق ما تعرفه العرب من سَنَنِها مِمَّا جُمِع بِاسْم (عِلْم النَّحو).

فالَّذي يَنقل عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديثًا، ثُمَّ يَخرُج به عن سَنن العربيَّة فينصِب المرفوعَ ويرفع المنصوبَ وينصب المخفوض ويخفِض المنصوبَ: فهذا مِمَّا يُتَخَوَّف عليه وقوعه في الكذب على النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فإنَّه مِمَّا يندرج فِي الحديث الَّذي رواه البخاريُّ - وهو مِن أفراده - قال: حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[1].

---

(١) أخرجه البخاريُّ (١٠٩).

فإنَّ من القول عليه ما لم يَقُل: أَنْ يتكلَّم المرء بحديث النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ بغيرِ سَنَن العربيَّة؛ ذَكَر هذا جماعةٌ من أهل العلم، وأشار إليه العراقيُّ في «أَلفيَّته» إذ قال:

وَلْيَحــذَرِ اللَّحَّــانَ وَالمُصَــحِّفَا عَلَـــى حَدِيثِـــهِ بِـــأَنْ يُحَرِّفَـــا

فَيَـدْخُلَ فِـي قَولِـه: «مَـنْ كَـذَبَا» فَحَـقٌّ النَّحْـوُ علَـى مَـنْ طَلَبَـا[1]

أي أَمْرٌ لازمٌ لِمَنْ طَلَب العربيَّةَ.

ثُمَّ أشار المُصَنِّف في آخر هذه الدِّيباجة إلى أَنَّ (هَذَا) هو (أَوَانُ الابْتِدَاءِ)؛ أي الشُّروع فِي مقصودِه.



(١) «ألفيَّة العراقيِّ»، البيتان: (٦٣٩، ٦٤٠).

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

الكَلِمَةُ: قَوْلٌ مُفْرَدٌ وُضِعَ لِمَعْنًى.

وَالكَلِمُ: قَوْلٌ مُرَكَّبٌ لَمْ يَتِمَّ بِهِ المَعْنَى.

وَالكَلَامُ هُوَ اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ.

وَأَقْسَامُ الكَلَامِ:

- اسْمٌ.
- وَفِعْلٌ.
- وَحَرْفٌ.

وَلَا رَابِعَ لَهَا.

فَالاسْمُ: كُلُّ ذَاتٍ.

وَالفِعْلُ: حَرَكَتُهَا.

وَالحَرْفُ: مَا لَيْسَ بِذَاتٍ وَلَا حَرَكَةٍ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ابتدأ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه النُّبذةَ ببيانِ **حقيقة (الكلمةِ)**؛ لأَنَّ عِلْمَ النَّحو وسائرَ علوم العَرَبِيَّة مَبْنِيَّةٌ على الكلمةِ، ولأجل هذا تَوَاطَأَ المُصَنِّفون في النَّحو على افتتاحه بـ(باب الكلام).

وقَدَّم المُصَنِّف معرفةَ (الكلمة) على معرفة (الكَلِم) و(الكلام)؛ لِأَنَّ تَصَوُّر المُفرَد

يُعِين على تَصَوُّر الجَمْع؛ فإذا تَصَوَّرتَ مُفردَ شيءٍ سَهُل عليك تَصَوُّر جَمْعه.

وأشار إلى الكلمة - الَّتي هي مُفرَد (الكَلِم) و(الكلام)- بقوله: (**الكَلِمَةُ**: قَوْلٌ مُفْرَدٌ وُضِعَ لِمَعْنًى).

فـ(الكلمة) مُتَّصِفَةٌ بِوَصْفَيْن:

أحدهما: أَنَّها قولٌ مفرَدٌ.

والآخر: أَنَّ ذلك القول وَقَع موضوعًا لمعنى.

فَأَمَّا الأمر الأَوَّل - وهو كَوْن الكلمة قولًا مفردًا -: فمرادُه بـ(الإفراد): ما يُقابِل (التَّركيبَ)؛ فإِنَّ (الإفراد) يقع عند النُّحاة على معانٍ عِدَّةٍ - ليس هذا موضع بَسْط بيانِها -، ومن تلك المعاني: أَنَّهم يذكرونَه في مقابل (التَّركيب)، ومنه: المقصودُ هنا من كَوْنه قولًا مفردًا؛ أي واقعًا وحده دون تركيبٍ.

والآخر: **كون ذلك القول موضوعًا لمعنى**؛ أي مجعولًا فِي لسان العرب للدِّلالة على معنى.

وهذا الجَعْل هو الَّذي سَمَّاه المتأخِّرون بـ(الوَضع)، وأفردوا فيه عِلْمًا اسمه (عِلْم الوضع)، **فمُرادهم بـ(الوَضع)**: المعانِي الَّتي جُعِلت للألفاظ.

فمثلًا: كلمة (أسدٍ)؛ وضعتْها العرب للدِّلالة على الحيوان المفترِس المعروف، وكلمة (القلم)؛ وضعتْها العرب للدِّلالة على آلة الكتابة.

فإذا وُجِدَ الأمران المذكوران في القولِ سُمِّي (كلمةً)؛ بأَنْ يكون: قولًا مُفردًا، وأَنْ يُوضع لمعنى.

وجَرَى في كلام جماعةٍ من النُّحاة ذِكْرُهم الكلمةَ بـ(اللَّفظ)، وعَدَل عنه المُصنِّف فأحسن؛ فإِنَّ حُذَّاق النُّحاة اختاروا التَّعبير عنها بـ(القول) دون (اللَّفظ)؛ **لأَنَّ اللَّفظ له نوعان:**

- **أحدهما: اللَّفظ المُستعمَل**؛ وهو الموضوع لمعنى؛ كـ(زَيدٍ)؛ فإِنَّه يُوضَع للدِّلالة على ذاتٍ مُشَخَّصةٍ.
- **والآخر: اللَّفظ المُهمَل**؛ وهو ما لم يُوضَع لمعنى؛ كـ(دَيْزٍ) مقلوب (زيدٍ)؛ فإِنَّ العرب لم تضعه لهذا المعنى ولا تَكَلَّمت به.

وعِلْم العربيَّة مُخْتَصٌّ بالألفاظ المستعمَلة دون الألفاظ المُهملة.

وسَمُّوا الألفاظَ المستعملةَ (قولًا)؛ وهو الجاري ذِكْرُه في خطاب الشَّرع قرآنًا وسُنَّةً.

فقول المصنِّف: (قَوْلٌ مُفْرَدٌ) أحسنُ مِمَّا ذَكَره غيرُه في هذا المقام مِن كونه (لَفْظًا).

ثُمَّ ما ذَكَره (مِن كونه موضوعًا لمعنى) يُستغنَى عنه بِأَنَّ حقيقة (القول) أن يكون اللَّفظ موضوعًا لمعنى؛ فإِنَّه إِنْ لم يُوضَع لمعنى لَم يُسَمَّ (قولًا).

فَتَلَخَّص من هذا: أَنَّ العبارة المُؤدِّيَة لمعنى الكلمة عند النُّحاة: أَنَّها قولٌ مُفرَدٌ.

وما ذَكَره لاحقًا من قوله: (وُضِعَ لِمَعْنًى) مُندرجٌ في حقيقة (القول)؛ فإِنَّ اللَّفظ لا يكون قولًا حَتَّى يكون له معنًى، والإفصاحُ بذِكْره لمزيد البيان؛ وإِنْ كانتِ الحدودُ ينبغي أن تُبنَى على الأجمَعِ؛ لِمَا فيه مِن ترسيخ صورةِ مسائل العلم في القلب.

فالكلمة عند النُّحاة: قولٌ مفرَدٌ.

ثُمَّ بَيَّن المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ **حقيقة (الكَلِم) عند النُّحاة**؛ فقال: (**والكَلِمُ**: قَوْلٌ مُرَكَّبٌ لَمْ

يَتِمَّ بِهِ المَعْنَى).

فـ(الكَلِم) يُشارِك (الكلمةَ) في كونه قولًا، وهذا القولُ يُفارِق (الكلمةَ) بكونه مُرَكَّبًا، فإِنَّ (الكلمةَ) قولٌ مفرَدٌ، فامتاز الكَلِمُ بالقَيْد الثَّاني عن الكلمة.

وأَمَّا قوله: (لَمْ يَتِمَّ بِهِ المَعْنَى) فامتاز به عن الكلام؛ فإِنَّ الكلام يَتِمُّ به المعنى.

ومعنى قوله: (لَمْ يَتِمَّ بِهِ المَعْنَى)؛ لم يَحسُن سكوت المتكلِّم عليه ولا تَمَّت به فائدةٌ، فيقع فِي نَظْمٍ من الكلمات تَسميتُه (كَلِمًا)، ولا يُسَمَّى (كلامًا)، بأَنْ لا يَتِمَّ المعنى الَّذي تَكَلَّم به المُتكلِّم، فيحتاج إلى إمدادِه ببقيةٍ يَتَبَيَّن بِها المعنى، فتظهرُ الفائدةُ ويَحْسُنُ سكوت المُتَكَلِّم.

ثُمَّ ذَكَر معنى الكلام فقال: (**وَالكَلَامُ هُوَ اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ**)، فجَعَل وَصْف (الكلام) حَظًّا لِمَا كان لفظًا مُرَكَّبًا مفيدًا.

واللَّفظ المُعتَدُّ به عند النُّحاة - كما تَقَدَّم - هو اللَّفظ المُستعمَل الَّذي يُسَمَّى (قولًا)؛ فالتَّعبير بـ(القَوْل) هنا أحسنُ من التَّعبير بـ(اللَّفظ).

ثُمَّ ذَكَر أَنَّ هذا اللَّفظ يجيء مُرَكَّبًا مع غيرِه؛ فلا يقع مُفرَدًا؛ لتميِيزه عن (الكَلمة).

ثُمَّ ذَكَر قَيْدًا ثالثًا: وهو أَنَّ هذا التَّركيب يقع مُفيدًا.

فإِنَّ (التَّركيب) عند النُّحاة نوعان:

- **أحدهما**: ضَمُّ كلمةٍ إلى أخرى على وجهٍ لا يُفيد، ويُسَمَّى (كَلِمًا).
- **والآخر**: ضَمُّ كلمةٍ إلى أخرَى على وجهٍ يُفيد، ويُسَمَّى (كلامًا).

ولو قال المُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حقيقة الكلام: (هو قولٌ مفيدٌ) لكان أَجْمَع في بيان

حقيقته عند النُّحاة.

فالمُختار عند حُذَّاق أهل العربيَّة من مُحَقِّقيها: أَنَّ (الكلام) اصطلاحًا عند النُّحاة: هو القول المفيد.

وهذا الحَدُّ تنطوي فيه أربعة ألفاظٍ يجري ذِكْرُها عند عامَّة النُّحاة.

فقولهم: (القَوْل) يجمع أمرين:

- **أحدهما**: اللَّفظ.
- **والآخر**: كَوْنه وُضِع لمعنى.

والوَصف بـ(الإفادة) يجمع أمرين أيضًا:

- **أحدهما**: كَوْنه مُرَكَّبًا؛ فلا إفادةَ بلا تَركيبٍ.
- **والآخر**: كونه مفيدًا.

فهذا الحَدُّ الَّذي ذكرناه في (الكلام) - أَنَّه قَوْلٌ مفيدٌ - يَتميَّزُ به حَدُّ (الكلام) عن غيره.

فَتَلَخَّص من هذا:

- أَنَّ **(الكلمة)** عند مُحَقِّقي النُّحاة: هي قولٌ مفرَدٌ.
- وأَنَّ **(الكلِم)** عند مُحَقِّقيهم: هو قولٌ غير مفيدٍ.
- وأَنَّ **(الكلام)** هو قولٌ مفيدٌ.

ثُمَّ أشار المُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى إلى (**أَقْسَامِ الكَلَامِ**)، فذكر أَنَّه ثلاثة أقسامٍ: (اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ، وَلَا رَابِعَ لَهَا).

وهـذه المـذكورات هـي أجـزاءُ أقسـامِ الكـلام، وليسـتْ هـي أقسـام الكـلام؛ **فأقسـام الكلام شيءٌ آخر عند النُّحاة، هي ثلاثةٌ أيضًا**؛ وهي:

- المفرَد.

- والجملة.

- وشِبْه الجملة.

فهذه تُسَمَّى (أقسامَ الكلام).

فـ (**الكلام**): إمَّا أَنْ يكون مفرَدًا، وإِمَّا أَنْ يكون جملةً، وإِمَّا أَنْ يكون شِبْه جملةٍ.

ومقصـودهم هنـا في قـولِهم (أقسـام الكـلام): أي الأجـزاء الَّتـي تتَرَكَّـب منها أقسـام الكلام.

فأقسام الكلام الثَّلاثة: (المفرَد، والجملة، وشِبْه الجملة) هي مُتَرَكِّبةٌ مِن هذه الأقسام الثَّلاثة.

فـ(أقسام الكلمة) هي:

- الاسم.

- والفعل.

- والحرف.

وأشار المُصَنِّف إلى تقريب معانيها:

فقال: (**فَالاسْمُ: كُلُّ ذَاتٍ**)؛ يعني كُلُّ شيءٍ؛ فـ(الذَّات) هو الشَّيء.

قال: (**وَالفِعْلُ: حَرَكَتُهَا**)؛ أي ما أَنْبَأَ عن حركةِ المُسَمَّى ودَلَّ عليها.

ووَقَع التَّعبير بأَنَّ (الفعل: حركةٌ) في كلام عَلِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ رَواه الزَّجَّاج عنه في «أماليه» بإسنادٍ فيه ضَعْفٌ يَسيرٌ[1].

ثُمَّ قال: (**وَالحَرْفُ: مَا لَيْسَ بِذَاتٍ وَلَا حَرَكَةٍ**)؛ أي ما لا يكون دالًّا على شيءٍ، ولا يكون دالًّا على حركةٍ تتعلَّق بتلك الذَّات.

وأَبْيَنُ من هذا الَّذي ذَكَره: ما استقرَّ عليه النُّحاة في بيان حقائق هذه الأقسام الثَّلاثة للكَلمة.

فـ(**الاسم**) **عندهم**: ما دَلَّ على معنًى في نفسه ولم يقتَرِن بزمنٍ.

و(**الفعل**): ما دَلَّ على معنًى في نفسه واقتَرَنَ بزمنٍ.

و(**الحرف**): ما لم يكن اسمًا ولا فِعْلًا.

ومِن طرائق أهل العلم في بيان الحقائق: بيانُها بالعَدم، كما يُبَيِّنونَها بالوجود.

فقول النُّحاة في الحرف: (هو ما لم يكن اسمًا ولا فِعْلًا) كافٍ فِي بيان حقيقته؛ أي إذا عُدِمَت حقيقة الاسم وحقيقة الفعل من الكلمة صارت حرفًا.

ومِثلُه: قول أهل الحديث: بأَنَّ (**الضَّعيف** هو ما فُقِدَ منه شروط القَبول)، وتارةً يقولون: (شروط الصِّحة والحُسْن)، وتارةً يقولون: (شروط الحُسن) لمآخذَ مختلفةٍ عندهم، ولكنَّهم بَيَّنوه هنا بالعدم وليس بالوجود.

فـ(العدم) من طرائق بيان العلوم كـ(الوجود)؛ وإِنْ كان عامَّة العلوم تُبَيَّن بـ(الوجود)، لكن تارةً تَضيق العبارة عن بيانِه بـ(الوجود) فيُفزَع إلى (العدم).

---

(١) أخرجه الزَّجَّاج في «الأمالي» (ص ٢٣٨)، وفيه مِن قول عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «والفعلُ ما أَنْبأ عن حَركةِ المُسمَّى».

ومنه: قولُ الحَريريِّ - الَّذي سار مسار الشَّمس -:

وَالْحَـرْفُ مَـا لَيْسَـتْ لَـهُ عَلَامَـهْ فَقِـسْ عَلَـى قَـوْلِي تَكُـنْ عَلَّامَـهْ [1]

فَذَكَر عَلَامة الحَرْفَ بالعَدَم وليس بالوُجود.



(١) «مُلحة الإعراب» للحَريريِّ، البيت (١٣).

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَيُعْرَفُ الاسْمُ بِدُخُولِ الأَلِفِ وَاللَّامِ فِي أَوَّلِهِ، وَبِدُخُولِ حُرُوفِ الجَرِّ عَلَيْهِ، وَبِالتَّنْوِينِ.

وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ:

- **مُضْمَرٍ**؛ كَـ(أَنَا)، وَ(أَنْتَ)، وَ(هُوَ)، وَ(هِيَ)، وَأَخَوَاتِهَا.
- وَإِلَى **عَلَمٍ**؛ كَـ(زَيْدٍ) وَ(خَالِدٍ).
- وَإِلَى **مُضَافٍ**، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى قِسْمَيْنِ:

- **مَعْرِفَةٍ**: وَهُوَ مَا مَرَّ.
- **وَنَكِرَةٍ**: وَهُوَ مَا يَصْلُحُ عَلَيْهِ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ، وَلَيْسَتْ فِيهِ؛ كَـ(رَجُلٍ)، وَ(فَرَسٍ).

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

بيَّن المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الجملة ما يُعرَف به الاسم؛ يعني مِن العلَامات الَّتي يَتَمَيَّزُ بها عن غيره من أنواع الكَلِمة.

فالأنواع المُتَقَدِّمة لـ(الكلمة) وهي (الاسم، والفِعْل، والحرف): يَتَمَيَّزُ كُلُّ واحدٍ منها عن غيره بعلاماتٍ تَدُلُّ عليه:

- تكون تارةً وُجودِيَّةً.

- وتكون تارةً أُخرى عَدَمِيَّةً.

وقد ذَكَر المصنِّف من علامات الاسم الَّتي يُعرَف بها ثلاثَ علاماتٍ:

۞ **فالعلامة الأُولى:** (دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ فِي أَوَّلِهِ).

ومِن قواعد العرب: أَنَّ الكَلِمة إذا كانت مُرَكَّبةً مِن حرفيْن أو أكثرَ لم يُنطَق بِها بِتَهَجِّيها، فلا يُقال: (دخول الأَلِفِ واللَّام)، فهذا تَهَجِّي؛ فالعرب تأتي بِها كَوْنَها اسمًا لِمُسَمًّى؛ فتقول هنا: دخول (أل) على الاسم؛ فالمعدود هنا علامةً لـ(الاسم): دُخول (أل) عليه.

واسْتَحْسَنَ السُّيُوطِيُّ في «هَمْع الهَوامع» وغيرِه أَلَّا يُقال: (أل)، وإِنَّما يُقال: (دُخول أداة التَّعريف عليه)[1]؛ **وهو الرَّاجح لأمرين:**

❊ **أحدهما:** لتندرجَ في هذه العِبارة (أَمْ) الحِمْيرِيَّة الَّتي تقع موقع (أل) عند غيرهم من العرب، ومنه: حديث «**لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ**»[2]؛ فهذه الكلمات الثَّلاث في رواية أحمدَ وَقَع فيها إبدال (أَلْ) بـ(أَمْ) وَفْق لُغة الرَّاوي الَّذي رَواها.

ومن الخطإِ: الحُكم على هذا الحديث بالضَّعْفِ؛ فإِنَّ هذا الحديث رُوِي بالمعنى، ولا يُقال فيه: (ضَعِيفٌ)، وهو تابعٌ لِمَا قَرَّره علماء مصطلح الحديث مِن باب الرِّواية بالمعنى.

ولهذا؛ نَصَّ جماعةٌ من كبار المُحَدِّثين - كالخطيب البغداديِّ، ثُمَّ أبي الفضل بن

---

(١) انظر: «هَمْع الهَوامع في شرح جَمْع الجَوامع» (١/ ٢٨).

(٢) أخرجه أحمدُ (٢٤١٦٩)، من حديث أمِّ الدَّرداء عن كعبِ بن عاصمٍ الأشْرَفِيِّ رضي الله عنهما.

حَجَرٍ في «تلخيص الحَبير» -: أَنَّ هذا وَقَعَ مِن الرَّاوي روايةً بالمعنى[1].

فحينئذٍ يُقال: (إسناده صحيحٌ)، وهو واقعٌ على لغة الرَّاوي مَرْوِيًّا بالمعنى، ثُمَّ يُشار إلى اللَّفظ المحفوظ به دون رِوايةٍ بالمعنى، وهو في «الصَّحيحين»: «**لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ**»[2].

* **والآخر**: لِيُخْرَجَ بِهذا من الخلاف الواقع عند النُّحاة في المُعَرِّف؛ هل هو (الأَلف) وحدها؟ أَم (اللَّام) وحدها؟ أَم (الأَلِف، واللَّام)؟ فالنُّحاة متشاكِسون في هذه الدَّقيقة بما لا طائلَ تحته في تَعيين المُعَرِّفِ إذا دَخلت (أَلْ) على الكلمة: هل التَّعريف واقعٌ بِمُرَكَّبِها أَمْ بمفرَدٍ واحدٍ من مُفرَدَيْها، ثُمَّ اختلفوا في المفرد الَّذي وَقَع به التَّعريف: هل هو (الألف) أَمْ (اللَّام)؟

فإذا قيل: (دخول أداة التَّعريف) صار هذان الوجهان المذكوران مُتَحقِّقَيْن فِي هذه الجملة؛ فتندرج (أَمْ الحِميريَّة)، وكذلك يُخرَج مِن الخلاف الواقع عند النُّحاة في تَعيين ما وَقَعَ به التَّعريف.

فالمُسْتَحسَن: أَنْ يُقال: (دخول أداة التَّعريف على الاسم)؛ وهذه هي العلَامة الأُولَى.

* **ثُمَّ ذَكَرَ العَلَامة الثَّانية**؛ فقال: (وَبِدُخُولِ حُرُوفِ الجَرِّ عَلَيْهِ)، وسيأتي في موضعٍ آخر ذِكْرُ هذه الحُروف.

---

(١) انظر: «الكفاية فِي علم الرِّواية» للخطيب البغداديِّ (١/ ٤١١)، و«التَّلخيص الحَبِير» (٢/ ٤٤٩).

(٢) أخرجه البخاريُّ (١٩٤٦) ومسلمٌ (١١١٥)، من حديث جابرِ بنِ عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

و(**الجَرُّ**) **اصطلاحًا** هو الكَسْرة الَّتي يُحدِثها العامل أَوْ مَا نَابَ عنها.

۞ **ثُمَّ ذَكَرَ العَلامة الثَّالثة**؛ وهي علامة (التَّنْوِينِ).

و(**التَّنوين**) **عندهم**: نُونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تلحقُ آخرَ الاسم لفظًا، وتُفارِقه رَسْمًا - أي كتابةً - ووَقْفًا، يُدَلُّ عليها بتضعيفِ الحَرَكة.

ومُرادهم بـ(تضعيف الحَرَكة): ضَمُّ حركةٍ إلى الحركة الأُولَى؛ بِأَنْ تكون ضَمَّتيْن، أَوْ تكون فَتْحتين، أو تكون كَسرتيْن.

فالحَرَكة الأُولَى: للإعراب، والحركة الثَّانية: نُونٌ ساكنةٌ زائدةٌ هي الَّتي يُسَمُّونَها بـ(التَّنوين).

ثُمَّ بَيَّن المصنِّف أَنَّ **الاسم** (**يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ**).

وحقيقة ما ذَكَره من القِسْمةِ يُمكن رَدُّ بعضِه إلى بعضٍ؛ **فإِنَّ الأسماء يجمَعُها قِسمان كبيران**:

- **أحدهما**: النَّكِرة.
- **والآخر**: المعرفة.

فأَمَّا النَّكرة: فقال فيها: (وَهُوَ مَا يَصْلُحُ عَلَيْهِ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ، وَلَيْسَتْ فِيهِ؛ كَـ(رَجُلٍ)، وَ(فَرَسٍ))؛ وهذا حَدٌّ على وَجه التَّقريب، أَشار إليه ابن آجرَّام في «مُقَدِّمته» وغيرُه مِن النُّحاة: أَنَّ المقصود بذِكْر هذا تَقريبُ معنى (النَّكِرَة) لا تحقيقُها.

والتَّقريبُ والتَّحديدُ مَورِدان للعِلم، موجودان في الفِقه والنَّحو وغيرهما من العلوم، ومِن مواضعه عندهم: ما يذكرونه فِي حَدِّ (النَّكِرَة) مِن أَنَّه: ما صَلح أَنْ يدخلَ عليه

الأَلِف واللَّام؛ فهذا تَقرِيبٌ له.

وأَمَّا حقيقة **(النَّكرة) فِي اصطلاح النُّحاة**: فهي كُلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسِه الَّذي دَلَّ عليه.

كقولنا: (رَجلٌ)؛ فإِنَّه دَالٌّ على اسمٍ شائعٍ في هذا الجنس مِن المخلوقات.

أو قولنا: (امرأةٌ)؛ فإِنَّه اسمٌ دالٌّ على اسمٍ شائعٍ في هذا الجنس من المخلوقات.

وأَمَّا المعرفة: فهي عند النُّحاة: اسمٌ مُضمَرٌ، أو عَلَمٌ، أو مُبْهَمٌ، أو مُعَرَّفٌ بِأَدَاته أَو مُضافٌ إلى أحد تلك الأقسام.

ويُطَّلع منها: **أَنَّ (المعرفة) لها خمسة أنواعٍ**:

فالنَّوع الأَوَّل: الاسم المُضمَر؛ وهي الضَّمائِر؛ مثلُ: ((أَنَا)، وَ(أَنْتَ)، وَ(هُوَ)، وَ(هِيَ)) إلى آخرِه.

وثانيها: الاسمُ العَلَم؛ وهو ما وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ بلا قَيْدٍ؛ (كَـ(زَيْدٍ)) و(عائشةَ).

وثالثُها: الاسم المُبهَم؛ وهو ما افْتَقَرَ إلى غيرِه فِي تَعيينه؛ كالأسماء الموصولة (الَّذي، والَّتي) إلى آخرها، وأسماء الإشارة كـ(هذا، وهذه)؛ فإنَّها تَفتقِر إلى ما يُبَيِّنها.

ورابعُها: الاسم المُعَرَّف بأداة التَّعريف؛ مثل: (اللَّيل)، و(امْنَهار: يعني النَّهار)؛ فيستوي الأمران بين هذه اللُّغة وبين تلك اللُّغة.

وخامسُها: ما أُضيف إلى واحدٍ من تلك الأقسام الأربعة؛ كقولنا: (دِين النَّبِيِّ محمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فكلمة (دِين) أُضِيفَت إلى واحدٍ من تلك الأنواع، وهو (المُعَرَّف بأداة التَّعريف).

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَالإِعْـرَابُ هُـوَ تَغْيِيـرُ أَوَاخِـرِ الكَلِـمِ؛ لِأَجْـلِ دُخُـولِ العَوَامِـلِ عَلَيْـهِ، وَهُـوَ يَخْتَلِـفُ بِاخْتِلَافِهَا.

وَأَنْوَاعُهُ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.

وَلَا يَدْخُلُ الجَزْمُ عَلَى الأَسْمَاءِ.

وَلَا يَدْخُلُ الخَفْضُ فِي الأَفْعَالِ أَبَدًا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذَكَر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ معنى (**الإِعْرَابِ**) **عند النُّحاة**، وأنَّه (تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ).

والمراد بـ(التَّغيير): الانتقال بِها بين أنواع الإعراب وعلاماتِه؛ مِن رَفْعٍ إلى نَصبٍ، ومن نَصْبٍ إلى جَرٍّ، ومِن جَرٍّ إلى رَفْعٍ، وهَلُمَّ جَرًّا.

وتَقَدَّم أَنَّ هذا **التَّغيير مَحَلُّه**: (أَوَاخِرُ الكَلِمِ).

وهذه الآخِريَّة - كما تَقَدَّم - تارةً تكون حقيقيَّةً، وتارةً تكون حُكمِيَّةً - كما بَيَّنَّا.

ثُمَّ بَيَّن المصنِّف أَنَّ هذا التَّغيير المُتَعلِّق مَرَدُّه: الكَلِم، و(أل) فيها عَهْدِيَّةٌ؛ إِذْ لا يُرَاد دُخوله على جميع أنواع الكَلِم، فإِنَّ الإعرابَ عندَهم مُخْتَصٌّ بالاسم، وبالفعل المضارع الَّذي لم يَتَّصِل بآخِرِه شيءٌ مِن نُون التَّوكيد ونُون الإناث؛ فهذا هو الَّذي يلحقه الإعراب فقط.

فقوله: (وَالإِعْرَابُ هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ)؛ أي الَّتي عُهِدَ جَرَيان التَّغيير فيها، وهي الاسم، والفعل المضارع الَّذي لم يتَّصل بآخِرِه شيءٌ مِن نُون التَّوكيد ونُون الإناث.

ثُمَّ ذَكَر أَنَّه (يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهَا)؛ أي يختلف باختلافِ العوامل الدَّاخلةِ عليها؛ إنباءً بأَنَّ منشأَ الإعرابِ: هو دخول العوامل على تلك الكلمات.

فالإعراب حُكْمٌ، وهذا الحُكْم ناشئٌ مِن عوامل.

و(**العاملُ**) **عند النُّحاةِ** هو المُقتضي للحُكمِ الجَالِبُ له.

فمِن العوامل:

- مَا يقتضي الرَّفع فيجلبه للكلمة.
- ومنها: ما يقتضي النَّصب فيجلبه للكلمة.
- ومنها: ما يقتضي الجَرَّ فَيَجْلبه للكلمة.
- ومنها: ما يقتضي السُّكونَ فيجلبه للكلمة.

فالحُكم على الكلمات عند النُّحاة ناشئٌ مِن عواملَ دَخَلت على تلك الكلمات فأنتَجتْ تلك الأحكام.

والكلمةُ قبل الحُكم عليها تُسَمَّى (موقوفةٌ عن الحُكم)، ولا يُقال: (ساكنةٌ)؛ لأَنَّ السُّكون حُكْمٌ ناشئٌ منَ الجَزْم.

فتكون الكلمات فِي أصل وَضْعها موقوفةً عن الحُكم النَّحويِّ، فإذا تَسَلَّطتْ عليها عوامل النَّحوِ أنتجتْ تلك الأحكامَ.

ثُمَّ ذَكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى أَنَّ أنواع الإعراب أربعةٌ:

أَوَّلُها: الرَّفع؛ وهو تَغيِيرٌ علامتُه الضَّمَّة أو ما نَابَ عنها.

وثانيها: النَّصب: وهو تَغيِيرٌ علامته الفَتْحة أَو ما نَابَ عنها.

وثالثها: الخَفْض- ويُسَمَّى (الجَرُّ) أيضًا -: وهو تغيِيرٌ علامتُه الكسرة أو ما نَابَ عنها.

ورابعها: الجَزْم: وهو تغيِيرٌ علامته السُّكون أو ما نَاب عنها.

ثُمَّ ذَكَر رَحِمَهُ اللَّهُ ضابطيْن مِن ضوابط الباب:

أَوَّلهما: أَنَّ (الجَزْمَ لَا يَدْخُلُ عَلَى الأَسْمَاءِ)؛ فلا تجد اسمًا مجزومًا أبدًا؛ فـ(الاسم) إمَّا أَنْ يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا؛ فهذا حُكْمه، ولا يقع الجَزْم فيه.

وثانيهما: أَنَّ الجَرَّ (لَا يَدْخُلُ فِي الأَفْعَالِ أَبَدًا)، ويختصُّ الفعل ببراءته من الجَرِّ، فالفعل إِمَّا أَنْ يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجزومًا، ولا يكون الفعل أبدًا مجرورًا.

وإذا وَقَرَ فِي قلبِك هذان الضَّابطانِ، ثُمَّ رأيتَ ألسِنَتَنا؛ وجدتَ ما كانت تَبْرأ منه العرب في كلامها واقعًا في كلامنا، حتَّى صِرْنا نجرُّ الفعلَ!



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَيَكُونُ الإِعْرَابُ:

- تَارَةً بِحَرْفٍ.

- وَتَارَةً بِهَذِهِ الحَرَكَاتِ.

فَـ(الحُرُوفُ): فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَالمُثَنَّى، وَالأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ، وَالأَفْعَالِ الخَمْسَةِ.

وَ(الحَرَكَاتُ): فِي غَيْرِهَا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذَكَر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي هذه الجملة أَنَّ **علاماتِ الإعرابِ نوعان**:

النَّوع الأَوَّلُ: حُروفٌ.

والنَّوع الثَّاني: حَركاتٌ.

وأشار إليهما بقوله: (وَيَكُونُ الإِعْرَابُ تَارَةً بِحَرْفٍ، وَتَارَةً بِهَذِهِ الحَرَكَاتِ).

ثُمَّ بيَّن ما حَظُّه الحروف؛ فقال: (فَـ(الحُرُوفُ): فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَالمُثَنَّى، وَالأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ، وَالأَفْعَالِ الخَمْسَةِ).

ثُمَّ أَحَال على غيرها بِطَيِّها؛ فقال: (وَ(الحَرَكَاتُ): فِي غَيْرِهَا)؛ أي ما بَقِيَ سِوَاها.

فعلامات الإعراب: تكون تارةً بالحروف، وتكون تارةً بالحَركات.

فأَمَّا النَّوع الأَوَّل - وهو الإعراب بالحروف - **فيندرج فيه أربعةُ أبوابٍ:**

أَوَّلُها: (جَمْعُ المُذكَّر السَّالِمِ)؛ وهو جَمْع المُذَكَّر الَّذي سَلِم مُفرَدُه من التَّغيير عند جَمْعِه.

وثانيها: (المُثَنَّى)؛ وهو ما دَلَّ على اثنين أو اثنتين.

وثالثها: (الأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ)؛ وهي (أَبوك)، و(أَخوك)، و(حَمُوكِ)، و(فُوكَ)، و(ذُو عِلْمٍ).

فهذه الخمسة هي المندَرِجة تحتَ حقيقة الأسماء الخمسة، وهي فِي قولِ قومٍ أكثر من ذلك، لكنَّ المشهورَ عند النُّحاة - وهو لغةُ أكثَرِ العرب - اختصاصُ هذه الأسماء الخمسة بحُكمها الَّذي انفرَدَتْ به.

وقولُنا: (حَمُوكِ) هو على الأفصح؛ فإِنَّ (الحَمْوَ) يُضاف إلى المرأة.

ويصحُّ أَنْ يُقال: (حَمُوكَ)، لكنَّ اللُّغةَ الأكثرَ عند العربِ جَعْلُه قريبًا للمرأة من جهة زَوجها، فالكَسْر أفصحُ من الفَتْح معَ صِحَّتهما معًا.

وقوله: (ذُو عِلْمٍ) مُراده تمييز الإضافة؛ بأَنْ يكون المراد بـ(ذِي) كونه بمعنى (صاحبٍ).

والتَّمثيل بِهذا هو المناسبُ للمقام؛ فإِنَّ الفضيلةَ فِي المُصاحبة تكون بمصاحبة العلم؛ فإِنَّه لم يُصحَب شيءٌ بعد النُّبوَّة أفضل مِن صُحْبة ميراث النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منها وهو العلمُ.

والواقع في تمثيل جماعةٍ من النُّحاة مِن قولهم: (ذُو مالٍ) مِمَّا لا يُناسِب المقام؛ فإِنَّ

العلوم تُطلَب لتنزيه القلوب مِن الدُّنيا وتقليلها فيها، لا لتُكَثِّر الدُّنيا في القلوب ولو بالمثال.

فإنَّ مَنْ دَرَسَ بعض العلوم - ولا سيَّما العلوم المُعاصرة - مع وَعْيه حقيقة العلم الَّتي أُرِيدَت شرعًا - وهي تزهيد النَّاس في الدُّنيا؛ بأن لا يصيبوا منها إلَّا قوامَ حياتِهم، وأَنْ يتخلَّصُوا مِن كثيرٍ من أَوْضَارها وأغراضها، وأن يجعلوا هَمَّهم الأكبرَ: الآخرة -، فقد صار من العلوم الحادثة ما عُظِّم حَتَّى صار سلطانًا على القلب فِي مَحَبَّة الدُّنيا؛ كعلوم نوازل الأموال والاقتصاد؛ فإِنَّ هذه العلومَ صارتْ جِسْرًا إلى مَحَبَّة الدُّنيا والامتلاءِ منها، حَتَّى إِنَّك لتشهد مجالسَ أهلِها فتجِدُ غايةَ ما يطلُبُون مِن إتقان تلك المسائل المُعاصرة في الأموال أن تَتَرَقَّى إلى مرتبة فقيهٍ اقتصاديٍّ أو مستشارٍ ماليٍّ أو عُضوًا لِلَجنةٍ شرعِيَّة في مؤسَّسةٍ ماليَّةٍ.

فصار تَعَلُّم العلم مُنافِيًا لِحقيقتِه المُرادَةِ شرعًا.

وحقيقٌ بالمجامعِ العلميَّة مِن الكُلِّيَّات والمعاهد الَّتي تُدَرِّس مثل هذه المقرَّرات، أَنْ تُضيف إليها مُقرَّرًا جديدًا لا يَدْرسُونه فِي باب المعاملات الماليَّة، وهو (كتاب الزُّهد)، فيَضُمُّوا هذا إلى هذا لتقع المساواةُ فِي إصلاح القلوب، وإِلَّا فإِنَّها تفسدُ.

وقد قيل لمحمَّد بن الحسن الشَّيبانِيّ - أحد فقهاء الحنفيَّة -: أَلَا تُصنِّف كتابًا في الزُّهد؟ فقال: (قد صَنَّفتُ كتابًا فِي البيوع)[1].

والمعنى: أَنَّ مَنْ رَاقَبَ الشَّرعَ فِي أحكام البيع والشِّراء وسار وَفْق أحكامِه، كان

(١) انظر: «تعليم المتعلِّم طريق التَّعلُّم» للزَّرْنوجيِّ (ص١١).

زاهدًا من الدُّنيا ولو كان فيها غَنِيًّا.

والرَّابع: (الأَفْعَالُ الخَمْسَةُ)؛ وهي كُلُّ فِعْلٍ مضارِعٍ اقترَنَ بـ(واو الجمع)، أو (ياء المخاطبة)، أو (أَلف التَّثنية)؛ فهذا يُسَمَّى (فِعْلًا من الأفعال الخمسة).

ثُمَّ ذَكَر **النَّوع الثَّانِي** مُجمَلًا؛ فقال: (**وَ(الحَرَكَاتُ): فِي غَيْرِهَا**).

فـ(الحركات) تكون أقسامًا للإعراب في أربعةِ أبوابٍ أيضًا:

أَوَّلُها: **الاسم المفرد**؛ وهو ما ليس جَمْعًا.

وثانيها: **جَمْع التَّكسير**؛ وهو الجمعُ الَّذي لَحِق مُفردَه تَغيِيرٌ؛ أي في صورة الكلمة.

وثالثها: **جَمْع المؤنَّث السَّالم**: وهو جَمْع الإناث الَّذي سَلِمَ من التَّغيِير.

ورابعها: **الفعل المضارع الَّذي لم يَتَّصِل بآخرِه شيءٌ**، ويُسَمَّى (فِعْلًا مضارعًا مُجَرَّدًا)؛ لتَجَرُّده من لُحوق شيءٍ به.

فهذه الأنواع الأربعة يكون إعرابُها بالحَرَكات؛ ضَمَّةً، أو فَتْحةً، أو كَسْرةً، أو سكونًا، وما ينوب عنها في أبوابِها.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَالأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: المَاضِي، وَالمُضَارِعُ، وَالأَمْرُ.

فَالمَاضِي: كَـ(ضَرَبَ).

وَالأَمْرُ: كَـ(اضْرِبْ).

وَالثَّالِثُ: **المُضَارِعُ**؛ وَهُوَ مَا أَوَّلُهُ أَحَدُ الحُرُوفِ الأَرْبَعَةِ الزَّوَائِدِ، وَهِيَ **(الهَمْزَةُ)** وَ**(النُّونُ)** وَ**(اليَاءُ)**، وَ**(التَّاءُ)**؛ نَحْوُ: **(أَضْرِبُ)**، وَ**(نَضْرِبُ)**، وَ**(يَضْرِبُ)**، وَ**(تَضْرِبُ)**.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذَكَر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسألةً أخرى من المسائل النَّحْويَّة؛ وهي **قِسْمة الأفعال**؛ فجعلها أقسامًا ثلاثةً؛ وهو أَمْرٌ مُجمَعٌ عليه؛ تأصيلًا لا تفصيلًا.

فإنَّ مِن النُّحاة - وهو مذهب الكوفيِّين - مَنْ يَرُدُّون الأمر إلى المضارعِ، مع قَطْعِهم بحقيقته؛ فَهُم فِي التَّأصيل يجتمعون على ذلك، وإنْ كانوا فِي التَّفصيل يختلفون.

والَّذي استقرَّ عليه الأمر فِي مَشهورِ قول النُّحاة: أَنَّ الأفعال ثلاثةُ أقسامٍ.

وتَقَدَّم أَنَّ **الفِعْلَ** هو ما دَلَّ على معنًى فِي نفسه واقتَرن بزمنٍ.

فإنِ اقترن بزمن الماضِي سُمِّي (فِعْلًا ماضيًا).

وإنِ اقترن بزمن حصول الكلامِ أو بعدَه سُمِّي (مضارِعًا).

وإنِ اقترن بزمنٍ بعد حصول الكلام ودُلَّ به على الطَّلبِ سُمِّي (أَمْرًا).

فالفعل المضارعُ وفِعْل الأمر:

- **يشتركان** في قَدْرٍ من الزَّمن للأَوَّل، وهو الزَّمن الكائن بعد زَمَن التَّكَلُّم.
- **لكن يُفَرَّق بينهما:** بأَنَّ المضارع لا يَدُلُّ على الطَّلب، وأَمَّا الأمر فإِنَّه يدلُّ على الطَّلب.

فالفعل الماضي عند النُّحاة: ما دَلَّ على معنًى في نفسِه، واقتَرن بزمن المُضِيِّ.

والفعل المضارع عند النُّحاة: ما دَلَّ على معنًى في نفسِه، واقترن بزمنِ حصول الكلام أو بعده.

وفِعْل الأمر: ما دَلَّ على معنًى في نفسه، واقترن بزمنٍ بعد حصول الكلامِ، مع الدِّلالة على الطَّلب.

ثُمَّ ذَكَر المُصنِّف **ما يُمَيَّز به المضارع في أَوَّلِه**، فقال: (وَهُوَ مَا أَوَّلُهُ أَحَدُ الحُرُوفِ الأَرْبَعَةِ الزَّوَائِدِ)؛ أي الزَّائدة عن بُنْية الكلمة؛ (وَهِيَ **(الهَمْزَةُ)** وَ**(النُّونُ)** وَ**(اليَاءُ)**، وَ**(التَّاءُ)**)، وتُجمَع في قولهم: (أَنَيْتُ)؛ يعني قَرُبت من مقصودي.

وبعض النُّحاة يُمَثِّلون فيقولون: (نَأَيْتُ)؛ يعني بَعدتُ.

وهذا حال النَّاس في النَّحو؛ من النَّاس مَنْ يُقَرِّبُهم إليه فيُسَهِّله، ومِن النَّاس مَنْ يُبَعِّدهم عنه فيُوَعِّره؛ وهذا كائنٌ حتَّى فِي الأمثلة؛ فإِنَّك تُميِّز النَّحْويَّ ذا الرَّغبة في تسهيل النَّحو عن الآخَر الَّذي يُوَعِّره على النَّاس.

ومِن أخبار شيخ شيوخنا طاهرِ بنِ صالحِ بنِ سَمعونَ الجزائريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ - عَلَّامة دمشقَ، وأحدِ أكابر أهل العلم من المتأخِّرين -: أَنَّه كان يقول لأصحابه: (إِنْ جاءكُم

أحدٌ يُريد تَعَلُّم النَّحو فِي ثلاثة أَيَّامٍ فلا تَرُدُّوه؛ فإِنَّه إذا رَغِبَ فيه تَعَلَّم باقيه)؛ يعني عَلِّموه في هذه الأيَّام الثَّلاثة ما يُحِبُّ به النَّحو؛ فإِنَّه إذَا أَحَبَّه تَعَلَّم بعد ذلك بَقِيَّته.

وهذا هو اللَّائق بأصحاب العلوم؛ أَنْ يُقَرِّبوها للنَّاس ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، ومِن تقريبها للنَّاس: تسهيلُها عليهم.

فإِنَّه لا يُوجَد عِلْمٌ وَعْرٌ على الخَلْق، وإِنَّما تُوَعِّره أشياءُ تُحيطُ به:

- تارةً من ضَعْف المُعَلِّم فِي التَّفهيم.
- وتارةً من ضَعْف عَزيمة المُتَعَلِّم فِي التَّعلُّم.
- وتارةً من قِلَّة عنايةِ المُعَلِّم بتذليلِ صِعَابه.

فمِن النَّاس مَنْ يُلِين العلمَ الوَعْرَ على الخَلْق، حتَّى يكونَ بين أيديهم سهلًا مَيسُورًا.

ومِن النَّاس مَنْ يجعل العلم السَّهل الميسورَ عِلْمًا صعبًا؛ فما أَنْ تُريدَ القراءة عليه حَتَّى يقول: (هذا العلم لا يكون إلَّا لأفرادٍ مِن الخَلْق).

وهذا واقعٌ في بعض مَنْ تَلَقَى مِن الشُّيوخ في بعض العلوم؛ كالقراءات، أو عِلْم الفرائض، أو عِلْم النَّحو؛ فتجدُه يُصَعِّبه عليك حَتَّى كأَنَّه لا يكون إلَّا لأحدٍ من الخَلْق يَخْتَصُّه الله به بينهم، وهو من العلوم الَّتي إذا جُمِعت عليها النُّفوس أُدرِكَت؛ فإِنَّها علوم النَّاس الماضِين، وما أدركه الأَوَّلون يُدرِكُه المتأخِّرونَ، لكن مع العزيمة الصَّادقة والنِّيَّة الكاملة الصَّالحة في طَلَب العلم، فإِذَا جَدُّوا على أنفسهم بَلغوا مَأْمُولَهم.

وأَمَّا مع وَهَنِ العزائم، وقِلَّة المبالاةِ، وضَعْف التَّعلُّم، فإِنَّهم لا يَصِلون إلى ما وَصَلَ إليه الأَوَّلون.

ومَثَّل المصنِّف لهذه الأحرف الزَّائدة بقوله: ((نَحْوُ: (أَضْرِبُ)، وَ(نَضْرِبُ)، وَ(يَضْرِبُ)، وَ(تَضْرِبُ)).

والنُّحاة - غَفَر الله لهم - دائمًا يذكرُون فِعْلَ (ضَرَب، اضْرِب) كي يتعلَّم الإنسان.

ومن اللَّطائف: أنَّ الخطيب البغداديَّ رَوى في «اقتضاء العلم العمل» عن القاسم بن مُخَيْمِرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّه أراد تَعَلَّم النَّحو، فجاء إلى أستاذٍ يُعَلِّمه النَّحو فقال: قُل: ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا، فقال: لِمَ ضَربه؟ فقال: هكذا المثالُ؛ يعني المقصود: أن أُمَثِّل لكَ كلامًا تبني عليه وتستنبط منه قواعدَ، فقال: «شيءٌ أَوَّلُه بَغْيٌ وآخِره شُغْلٌ لا أُريده»![1]

وهذا ليس عُذْرًا لِمَنْ يترْك النَّحو، لكنَّه رجلٌ تَكَلَّم بِهذه الكلمة مِمَّا جَرَى بِها خاطره عند شِدَّة الأمر عليه.

والواقع: أَنَّ النُّحاة جَرَى تمثيلُهم بالضَّرب لأَنَّ مِن طرائق حَمْل المُتَعَلِّم على العلم ضَرْبُه، وقد دَلَّت على هذا السُّنة والآثارُ.

ففي الحديث الحَسن عند أبي داودَ وغيره: أَنَّ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ سِنِينَ**»[2].

وعند البخاريِّ عن إبراهيم النَّخعيِّ أَنَّه قال: «وَكَانُوا يَضْرِبُونَنَا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ»[3].

---

(١) أخرجه الخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (١٥٠).

(٢) أخرجه أبو داودَ (١٤٥) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاريُّ معلَّقًا (٢٦٥٢) (٣٦٥١).

وهذه الرُّتبة تكون لِمَنِ ارتفع عن سِنِّ التَّمييز الأُولَى وبَلَغَ عَشرًا وما قاربَها، وكانت هذه السِّنُّ الَّتي عادةً يجري تعليم النَّحو فيها في المَكْتب عند السَّلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى، فكانوا يُسَمّون ديوانَ التَّعلُّم لتلقين القرآن وتَفْتِيق العربيَّة للصِّبيان (مَكْتبًا)، وكان الَّذي يُتَعلَّم فيه هو القرآن والنَّحو والحساب.

فكانوا يحتاجون لضَرْب المُتَعلِّمين لحَمْلهم على العلم؛ لأَنَّ عادة المُتَعَلِّم فِي الصِّغَر طَلَبُه التَّفَلُّتَ والميلُ إلى ما عليه أقرانُه من اللَّعب.

فتقريرًا لهذا المعنى فِي نفوس المتعلِّمين ووعيدًا لهم إذا فَرَّطوا بأَنَّ وراءكم الضَّرب إن لم تنجحوا في تَعَلُّم عُلومكم.

فهي طريقةٌ شَرْعِيَّةٌ، لكن بشُروطها الفقهيَّة؛ وهذه مسألةٌ مهمَّةٌ؛ لأَنَّ من المُتَكَلِّمين في هذه المسألة فِقْهًا أو المتكلِّمين فيها نَفسًا واجتماعًا يغلطون فِي معرفة حقيقتها الشَّرعيَّة.

فالحقيقة الشَّرعيَّة مُرَتَّبةٌ وَفْق أحكامٍ؛ منها: أَنْ يكون هذا الضَّرب لِمَنْ يعقل مقصود الضَّرب، فلا يجوز ضَرْب مَنْ لا يعقل.

فما يفعله بعض النَّاس مِن ضَرْب ذي السَّنتين والثَّلاث والأربع والخمس مِمَّن لا يعقل مقصودَ ضَرْبِه لا يجوز شرعًا؛ لأَنَّه لا يُحَقِّق مقصودَ الشَّرع في حَمْله على ما يُراد منه.

وكذلك يكون المقصود بِهذا الضَّرب: التَّأديبُ، لا التَّعذيبُ والتَّعنيفُ، إلى غير ذلك من الأحكام الفقهيَّة الَّتي مَنْ مَيَّزها عَرَف حقيقة طَلَب الضَّرب شرعًا، وأَنَّه مِن أبوابِ

تأديب النُّفوس قديمًا وحديثًا.

والنُّفرة المُعاصِرة منه: هي وَفق مدارسَ حديثةٍ في التَّربية والتَّعليم، وإلَّا فالمدارس التَّربويَّة القديمة - حَتَّى عند الغرب أو مُقابليهم في الشَّرق - كان مِمَّا يُستعمل فيها: الضَّرب، وكان الضَّربُ بِأَشَدَّ مِمَّا تعرفُه العربُ فيها.

ثُمَّ دَرجتْ هذه المدارسُ الحديثةُ فِي التَّربية مِمَّا وَصَل إلينا.

وسيخرُجونَ بعد مُدَّةٍ بمدارس أخرى.

فهذه هي حقيقة الفِكْر الَّذي لا يُبنَى على دينٍ وعقيدةٍ؛ فإنَّه يتجدَّد لهم كُلَّ مَرَّةٍ مدرسةٌ فِكْرِيَّةٌ تحمِلُهم على معانٍ فِي التَّربية أو النَّفس أو الاجتماع.

ونحنُ أهلَ الإسلام مأمورُون بأَنْ يكون اقتبَاسُنا مِن شَرْعنا وَفْق ما بَيَّنه شَرْعُنا، لا أَنْ يأخذ أحدٌ شيئًا مِن الشَّرع ثُمَّ يفهمُه وَفْق تلك المدرسة أو تلك المدرسة، فيقع في الغلط على الشَّرع.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَالفَاعِلُ مَرْفُوعٌ أَبَدًا.

وَالمَفْعُولُ بِهِ مَنْصُوبٌ أَبَدًا.

وَالمُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ مَرْفُوعَانِ.

وَالظُّرُوفُ مَنْصُوبَةٌ؛ **وَهِي قِسْمَانِ**: ظَرْفُ زَمَانٍ، وَمَكَانٍ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذَكَر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الجملة مِن مسائل النَّحو: أَنَّ (الفَاعِلَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا)؛ **فحُكمه الإعرابيُّ**: الرَّفعُ دَوْمًا، فلا يجيء الفاعل منصوبًا ولا مجرورًا.

و(**الفاعل**) **في اصطلاح النُّحاة** هو الاسم الَّذي قام بالفعلِ أو تَعَلَّق به.

- فتارةً يقوم هو بالفعل؛ كقولك: (قام زيدٌ).
- وتارةً يتعلَّق به الفعل؛ كقولك: (مات زيدٌ)؛ فإِنَّ الفعلَ تَعَلَّق به.

وأَمَّا (**المَفْعُولُ بِهِ**): فهو - كما ذَكَر -: (مَنْصُوبٌ أَبَدًا)؛ **فحُكمه المُطَّرِدُ**: النَّصبُ.

و(**المفعول به**) **عندهم** هو الاسم الَّذي يقع عليه الفعل.

فقولُك مثلًا: (قَرَأَ محمَّدٌ كتابًا)، الفاعل في هذه الجملة هو (محمَّدٌ)؛ لأَنَّه قام بالفعل، والمفعول به هو (الكتاب)؛ لأَنَّه وَقَعَ عليه فِعْل القراءة.

ثُمَّ قال: (وَالمُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ مَرْفُوعَانِ)، **فحُكمُهما**: الرَّفع دومًا.

و(**المبتدأ**) هو الاسم العَاري عن العوامل اللَّفظِيَّة.

و(**الخبر**) هو الاسم المُسنَد إليه.

فهاتان الجملتان تُبيِّنان حقيقةَ المبتدَإ والخبر؛ كقولِ الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾ [الفتح:٢٩]؛ فقولُه: ﴿مُّحَمَّدٌ﴾ مبتدأٌ؛ لأَنَّه رُفِعَ عارِيًا عن العوامل اللَّفظِيَّة.

فَأَصَحُّ أقوال النُّحاة: أَنَّ العامل في المبتدإ معنويٌّ، وهو الابتداء؛ فهذا معنَى قولهم: (العاري عن العوامل اللَّفظِيَّة)؛ أي لم تعملْ فيه عواملُ لفظيَّةٌ أَوجبتْ له حُكمَ الرَّفعِ.

وقوله: ﴿رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾ هو خبَرٌ؛ لأَنَّه أُسنِدَ إلى محمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالرِّسالة المذكورة في الآية مُسندَةٌ إلى محمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثُمَّ ذَكَر أَنَّ (الظُّرُوفَ مَنْصُوبَةٌ)، فَحُكمها دَوْمًا: النَّصب.

و(**الظَّرف**) **عند النُّحاة**: اسم زمانٍ أو مكانٍ يُقَدَّر على معنى (في)؛ أي يُوجَد في الجملة ما يدلُّ في معناه على وجود كلمة (فِي) فيها.

و(**الظُّروف**) **نوعان**:

- **أحدهما**: **ظرف زمانٍ**؛ وهو الاسم الَّذي دَلَّ على زمنٍ؛ مثل: (اليوم).
- **والآخر**: **ظرف مكانٍ**: وهو الاسم الَّذي دَلَّ على مكانٍ؛ مثل: (عِنْدَ).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَأَمَّا العَوَامِلُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الكَلِمَةِ: فَيَقَعُ بِسَبَبِهَا الإِعْرَابُ مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَخَفْضٍ وَجَزْمٍ.

فَسَأُمْلِي عَلَيْكَ مِنْهَا أَعْدَادًا نَافِعَةً لِلْإِنْسَانِ، مُصْلِحَةً لِلِّسَانِ.

أَوَّلُهَا: حُرُوفُ الجَرِّ: تَدْخُلُ عَلَى الأَسْمَاءِ فَتَجُرُّهَا، وَهِيَ (**مِنْ**)، وَ(**إِلَى**)، وَ(**عَنْ**)، وَ(**عَلَى**)، وَ(**فِي**)، وَ(**رُبَّ**)، وَ(**البَاءُ**)، وَ(**الكَافُ**)، وَ(**اللَّامُ**)، وَحُرُوفِ القَسَمِ وَهِيَ: (**الوَاوُ**)، وَ(**البَاءُ**)، وَ(**التَّاءُ**).

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذَكَر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا مسألةً أخرى من المسائل النَّحويَّة؛ وهيَ: (العَوَامِلُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الكَلِمَةِ: فَيَقَعُ بِسَبَبِهَا الإِعْرَابُ).

وتقَدَّم أَنَّ (**العَامِلَ**) **عند النُّحاة**: هو المُقتضي للحُكم الجَالِبُ له؛ فهي تجلب حُكْم الرَّفع تارةً، وحُكْم النَّصب تارةً، وحُكْم الجَزم تارةً، وحُكْم الخفض تارةً أخرى.

قال: (فَسَأُمْلِي عَلَيْكَ مِنْهَا أَعْدَادًا نَافِعَةً لِلْإِنْسَانِ، مُصْلِحَةً لِلِّسَانِ)؛ فسيَذكر جُمَلًا من القول في العوامل.

و(باب العوامل) مِن أحسن الأبواب الَّتي يُتَلَقَّى بِها النَّحو، ولا سيَّما في حال المتأخِّرين، وكان النَّحو يُدرَس بـ(العوامل) عند العَجم فقط، فلم تكن تُدرَس فِي بلاد

العرب، ثُمَّ لَمَّا ضَعُف النَّحو صارتْ (دِراسة العوامل) مُستعمَلةً.

وأنفعُ كتابٍ فيها: هو كتاب «العوامل» للجُرجانِيِّ، وعليه شروحٌ كثيرةٌ، ونَظَمَه جماعةٌ من أهل العلم، فهذا مِن أحسن ما يُبتدَأ به فِي تَعَلُّم النَّحو، وهو متنٌ وجيزٌ لا تطول المُدَّة فِي تَعَلُّمه عند مَنْ يَعرف حقيقةَ العلم وكيفيَّة النَّفعِ والانتفاعِ به.

فذَكَرَ أَنَّه سيذكر هنا (أَعْدَادًا نَافِعَةً لِلْإِنْسَانِ، مُصْلِحَةً لِلِّسَانِ).

ابتدأها بأَوَّلها: وهو (حروف الجَرِّ).

وتَقَدَّم أَنَّ (**الجَرَّ**) هو الكسرةُ الَّتي يُحدِثها العامِلُ أو مَا نَابَ عنها.

فـ(**الجَرُّ**): تغييرٌ علامته الكسرةُ أَو ما نَاب عنها، ويُسَمَّى (خَفْضًا).

فإذا قيل: (**حروف الجَرِّ**)؛ فمعناه: الحروف الَّتي تُنتِجُ جَرًّا يَبِينُ بالكَسرة أو ما يَنُوب عنها.

وذَكَرَ أَنَّ حُروف الجَرِّ (تَدْخُلُ عَلَى الأَسْمَاءِ)؛ فلا تدخُل على غيرِها، فالجَرُّ مُختَصٌّ بالأسماء.

ثُمَّ عَدَّ منها أفرادًا فقال: (وَهِيَ (مِنْ)، وَ(إِلَى)، وَ(عَنْ)، وَ(عَلَى)) إلى آخرها.

ثُمَّ قال فِي آخره: (وَحُرُوفِ القَسَمِ وَهِيَ: (الوَاوُ)، وَ(البَاءُ)، وَ(التَّاءُ))؛ وهذه الحروف الثَّلاثة معدودةٌ مِن جملة حروف الجَرِّ، ومُيِّزَت بِهذا الوَصف لاختصاصها بالقَسَم.

فلو قال هو أو غيرُه: (حروف الجَرِّ) ثُمَّ ذَكَر (الواوَ، والباءَ، والتَّاءَ)، فالمقصود بِها كونُها كذلك عند إرادة القَسَم، فَمَيَّزوها بِهذا لاختصاصها بالقَسَم - وهو اليَمِين

والحَلِفُ.

فكُلُّ حرفٍ مِن هذه الحروف إذا دَخَلَ على الاسم فإِنَّه يُعطِيه حُكْمَ الجَرِّ؛ كقولِك: (جئتُ مِن الرِّياض)؛ فـ(الرِّياض): اسمٌ مجرورٌ؛ لأَنَّه يتقدَّمه حرف الجرِّ (مِنْ).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَمِنْهَا: مَا يَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ المَاضِي وَالمُضَارِعِ؛ فَيُعْرَفَانِ بِهِ، وَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِمَا إِعْرَابًا، وَهِيَ (قَدْ)، وَ(السِّينُ)، وَ(سَوْفَ)، وَ(تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ) فِي آخِرِ المَاضِي.

وَأَمَّا **الفِعْلُ المُضَارِعُ**: فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ **مَا يَنْصِبُهُ** بَعْدَ أَنْ كَانَ مَرْفُوعًا؛ وَهِيَ (أَنْ)، وَ(لَنْ)، وَ(كَيْ)، وَ(لَامُ كَيْ)، وَ(لَامُ الجُحُودِ)، وَ(إِذَنْ)، وَغَيْرُهَا.

وَكَذَلِكَ تَدْخُلُ عَلَيْهِ **الجَوَازِمُ** فَتَجْزِمُهُ؛ وَهِيَ (لَمْ)، وَ(أَلَمْ)، وَ(إِنْ)، وَ(مَهْمَا)، وَ(أَيْنَ)، وَ(إِذْ مَا) وَنَحْوُهَا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذَكَر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي هذه الجملة مِن أحكام العوامل أَنَّ (مِنْهَا: مَا يَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ المَاضِي وَالمُضَارِعِ؛ فَيُعْرَفَانِ بِهِ، وَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِمَا إِعْرَابًا).

ثُمَّ قال: (وَأَمَّا **الفِعْلُ المُضَارِعُ**: فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ **مَا يَنْصِبُهُ**...).

فهذه العوامل المذكورة هنا الَّتي تدخل على الفعل الماضي والمضارع نوعان:

- **النَّوع الأَوَّل**: عوامل تُفيد تعريفًا ولا تُؤثِّر حُكمًا، وتُسَمَّى (علامات الفعل).
- **والنَّوع الثَّاني**: عوامل تُفيد حُكمًا.

فالنَّوع الأَوَّل – وهو ما يُعْرَف به الفعلُ الماضي والمضارع –: هو المذكور في قول المصنِّف: (وَهِيَ (قَدْ)، وَ(السِّينُ)، وَ(سَوْفَ)، وَ(تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ) فِي آخِرِ

المَاضِي).

فهؤلاء المذكوراتُ مِن العوامل هي مِمَّا يُمَيَّز به الفعل المضارعُ والفعل الماضي أحدُهما عنِ الآخر، أو هُما عن فِعْل الأمر.

فأمَّا (**قَدْ**) فتدخل على الفعل الماضي والمضارع.

وأمَّا (**السِّينُ وَسَوْفَ**) فتدخلان على الفعل المضارع.

وأمَّا (**تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ**) فتَخْتَصُّ بالمُضِيِّ، كما قال: (فِي آخِرِ المَاضِي).

فالفعل الماضي يَتَميَّزُ بـ(تاء التَّأنيث السَّاكنة)، وهذا القَيْدُ خَرَجَ مَخرج الغَالب، وإِلَّا فالفعل الماضي يتميَّزُ أيضًا بـ(تاءِ المُتَكَلِّمِ، وتاء المُخاطَب)؛ فهذه التَّاءاتُ الثَّلاث كُلُّها مِمَّا يُمَيِّزُ الفعلَ الماضي.

لكنَّ عامَّة النُّحاةِ يذكرون (تاء التَّأنيث السَّاكنة)؛ لأَنَّها أكثرُ رَواجًا وأَشْيَعُ فِي أَلسنة النَّاس.

ثُمَّ ذَكَر **العواملَ الَّتي تفيد حُكمًا**؛ فذَكَر أَنَّ الفعل المضارع (يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَا يَنْصِبُهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَرْفُوعًا)، (وَكَذَلِكَ تَدْخُلُ عَلَيْهِ **الجَوَازِمُ** فَتَجْزِمُهُ).

وهذه الجملة تُبَيِّن أَمْرَيْن جامِعَيْن:

أحدهما: أَنَّ الأصلَ في الفعل المضارع: الرَّفعُ؛ لقوله: (بَعْدَ أَنْ كَانَ مَرْفُوعًا).

قال محمَّدُ بنُ أُبَّ:

وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ إِذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَـ(تَسْعَدُ) [1]

(١) «نظم المُقدِّمة الآجرُّوميَّة» لمحمَّد بنِ أُبَّ، البيت (٤٠).

فالأصل فِي الفعل المضارع: أنَّه مرفوعٌ.

والآخر: أنَّ هذا الحُكم يُخرَج عنه بحُكمين آخرين:

- تارةً يُخرَج بالفعلِ المضارع إلى النَّصب.
- وتارةً يُخرَج بالفعل المضارع إلى الجَزمِ.

ولا يُخرَج به أبدًا إلى الجَرِّ؛ لأَنَّ الجَرَّ ليس مِن أحكام الأفعال.

فَذَكَر **عوامل النَّصب** الَّتي تُوجِب نَصْب الفعل المضارع بعد أَنْ كان مرفوعًا؛ فذَكَرَ منها: ((أَنْ)، وَ(لَنْ)، وَ(كَيْ)، وَ(لَامُ كَيْ)، وَ(لَامُ الجُحُودِ)، وَ(إِذَنْ)، وَغَيْرُهَا).

(وَ(لَامُ كَيْ)) المراد بِها: اللَّام الَّتي بمعنى (كَي).

و(كَي) فِي كلام العرب للتَّعليل، وقد تجيء للعاقبة، ولكنَّ الأصل: كونُها للتَّعليل؛ لذلك قالوا (لامُ كي)؛ لأَنَّها غالبًا تقع بمعنى التَّعليل.

وقولُه: (وَ(لَامُ الجُحُودِ))؛ أي اللَّام المسبوقة بِنَفْيٍ (ما كان وما يكون)؛ فتكون دَالَّةً على الجحود.

ثُمَّ ذَكَر **ما يجزم الفعل المضارع**، وعَدَّ أنواعًا مِمَّا يُجْزَم بِها الفعل المضارع، فقال: (وَكَذَلِكَ تَدْخُلُ عَلَيْهِ الجَوَازِمُ فَتَجْزِمُهُ؛ وَهِيَ (لَمْ)، وَ(أَلَمْ)، وَ(إِنْ)، وَ(مَهْمَا)، وَ(أَيْنَ)) إلى آخر ما ذَكَر.

وتَقَدَّم أَنَّ الجَزْم تَغْيِيرٌ علامَتهُ السُّكون أو ما يَنُوب عنها.

فيدخل العامل على الفعل المضارِع فيحكم عليه بالسُّكون بعد أَنْ كان مرفوعًا.

و(الجوازم) نوعان:

* **أحدهما**: ما يجزم فِعْلًا مضارعًا واحدًا؛ مثل: (لَمْ).

* **والآخر**: ما يجزمُ فِعْلَيْن؛ يُسَمَّى أحدهما: (فِعْل الشَّرط)، والآخر: (جواب الشَّرط)؛ مثل: (إِنْ)؛ كقولك: (إِنْ تَحْفَظِ الدَّرسَ تُدرِكِ العِلمَ)، فأصلُه: (تَحْفَظْ) بالسُّكون، لكنْ لالتقاء السَّاكنين حُرِّك بالكسرة طَلَبًا لِخِفَّة اللِّسان، ومثله: (تُدرِكْ)؛ فهذا فِعْلُ الشَّرْط وهذا جواب الشَّرْط.

ومِمَّا يُنَبَّه إليه: أَنَّ بعضَ ما يَعُدُّه النُّحاة من النَّواصب أو الجوازم يُرَدُّ بعضه إلى بعضٍ، لكنَّهم أفصحوا به لتَتْمِيم التَّعليم؛ كقولهم: (مِن الجوازم: لَمْ، وأَلَم)؛ فإِنَّ (أَلَمْ) فرعٌ عن (لَمْ) سَبَقَتْها همزةُ الاستفهام؛ فهي مَردودةٌ إليها.

فعند الجمع يُرَدُّ بعضُها إلى بعضٍ، لكن في المختصَرات يُبالِغون في التَّبيين حَتَّى يذكروا مثل هذا التَّفصيل.



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَيَدْخُلُ عَلَى المُبْتَدَإِ وَالخبَرِ المَرْفُوعَيْنِ **(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا**؛ فَتَرْفَعُ المُبْتَدَأَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ، وَهِيَ: **(كَانَ)**، وَ**(أَصْبَحَ)**، وَ**(أَمْسَى)**، وَ**(ظَلَّ)**، وَ**(بَاتَ)**، وَ**(صَارَ)**، وَ**(لَيْسَ)** وَأَخَوَاتُهَا.

وَكَذَلِكَ تَدْخُلُ عَلَيْهِمَا **(إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا**؛ فَتَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ؛ وَهِيَ: **(إِنَّ)**، وَ**(أَنَّ)**، وَ**(كَأَنَّ)**، وَ**(لَيْتَ)**، وَ**(لَعَلَّ)**، وَ**(لَكِنَّ)**.

وَكَذَلِكَ **(ظَنَنْتُ)** وَ**(حَسِبْتُ) وَأَخَوَاتُهَا**، تَدْخُلُ عَلَيْهِمَا؛ فَتَنْصِبُ المُبْتَدَأَ وَالخَبَرَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذَكَر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي هذه الجملة **العوامل الدَّاخلة على المبتدَإ والخبَر** بعد بيانه حُكمهما؛ إذ قال: (وَيَدْخُلُ عَلَى المُبْتَدَإِ وَالخبَرِ المَرْفُوعَيْنِ).

فقَد تَقَدَّم قوله: (وَالمُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ مَرْفُوعَانِ)؛ فحُكمُهما: الرَّفع ما لم يَرِدْ عليهما عاملٌ يُخرجهما أو أحدَهما عن حُكمِهما.

ومِن ذلك: العوامل الَّتي تُسَمَّى بـ(النَّواسخ).

وسُمِّيت بـ(النَّواسِخ) لأنَّها تُزيل حُكم الرَّفع عن المبتدَإ والخبر أو أحدهما.

وهذه **العوامل النَّاسخةُ ثلاثة أنواعٍ**: (كان) وأخواتُها، و(إنَّ) وأخواتُها، و(ظَننتُ)

وأخواتُها.

والمقصود بـ(الأخوات): ما يجري مَجراها مِن الكلمات.

ومِن الجاري في عُرْف النُّحاة: ذِكْرُهم (الأُمَّهات)، وذِكْرُهم (الأخوات)؛ فهذا مِمَّا اخْتَصَّ به عِلْم النَّحو.

فكُلُّ بابٍ فيه غالبًا له أُمٌّ؛ كقولهم في باب النِّداء: (وأُمُّ أدواته: يَا).

وتارةً يذكرون الأخوات.

وهذا مِمَّا لا أعرفُ أحدًا أفرده بالتَّصنيف، وهو حقيقٌ بذلك؛ لِمَا فيه من الإعانة على تسهيل النَّحو، ولا سيَّما الأُمَّهات، فمعرفة أُمَّهاتِ الأبواب يُهَوِّن معرفةَ النَّحو ويُذَلِّل صِعَابَه.

فأَمَّا النَّوع الأوَّل - وهو ((كَانَ) وَأَخَوَاتُها) -: فتدخل على المبتدَإ والخبر؛ (فَتَرْفَعُ المُبْتَدَأَ) ويُسَمَّى: اسمُها؛ أي تُبقِيه على حُكْمِه، (وَتَنْصِبُ الخَبَرَ) ويُسَمَّى: خَبَرُها.

وأَمَّا النَّوع الثَّاني - وهو ((إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا) -: فإِنَّها تدخلُ على المبتدإ والخبر، (فَتَنْصِبُ الاسْمَ) ويُسَمَّى: اسمُها، (وَتَرْفَعُ الخَبَرَ) ويُسَمَّى: خبرُها.

وأَمَّا النَّوع الثَّالث - وهو ((ظَنَنْتُ) وَأَخَوَاتُهَا) -: فإِنَّها تدخل على المبتدإ والخبر فتُزيل حُكمهما، ويتحوَّلان من الرَّفع إلى النَّصب.

فالنَّسخ موجودٌ في هذه الأبواب الثَّلاثة بإزالة الحُكم:

- تارةً في المبتدإ والخبَر معًا؛ كالنَّوع الثَّالث.

- وتارةً في أحدِهما؛ كقولك: (كان النَّحو لذيذًا)، فأصل الجملة: (النَّحو لذيذٌ)، فلمَّا

دخلت (كان) صار (كان النَّحو لذيذًا)، فبَقِي المبتدأُ على الرَّفع وزال الرَّفع عن الخبر فصار منصوبًا.

ومثلُه: قولُك: (إِنَّ النَّحو لذيذٌ)؛ فنَسَخْتَ حُكْم الرَّفعِ عن المبتدإ وأبقيته على الخبر.

وقال مَنْ لا يدري النَّحو: (ظَنَنْتُ النَّحوَ لذيذًا)؛ لأَنَّه لا يدري النَّحو، وإِلَّا فالنَّحو لذيذٌ، (ظننتُ النَّحو لذيذًا)، فأصلُ الجملة كانت مرفوعةَ المبتدَإ والخبَر، ثُمَّ لَمَّا وُجِد ظَنُّه الفاسدُ انتقلتْ إلى النَّصب، ولو كان ظَنُّه حَسنًا لارتفعَ بالنَّحوِ، كما أصلُ الجملةِ (النَّحو لذيذٌ).



قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

وَمِنَ العَوَامِلِ:

- (إِلَّا)؛ فَتَنْصِبُ المُسْتَثْنَى.

- وَ(غَيْرُ)، وَ(سِوَى) تَجُرُّ المُسْتَثْنَى.

وَمِنْهَا: كَلِمَاتٌ تَجُرُّ مَا بَعْدَهَا بِالإِضَافَةِ؛ وَهِيَ (سُبْحَانَ)، وَ(ذُو)، و(مِثْلُ)، وَ(أُولُو)، وَ(كُلُّ)، وَ(بَعْضُ)، وَ(مَعَ)، وَنَحْوُهَا.

وَمِنْهَا:

- ظَرْفُ الزَّمَانِ؛ كَـ(اليَوْمَ)، وَ(اللَّيْلَةَ)، وَ(بُكْرَةً)، وَ(غَدًا)؛ فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ فِي نَفْسِهَا، وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ.

- وَظَرْفُ المَكَانِ: مِثْلُ: (قَبْلَ)، وَ(بَعْدَ)، وَ(فَوْقَ)، وَ(تَحْتَ)، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ فِي نَفْسِهَا، مَجْرُورٌ مَا بَعْدَهَا.

وَمِنَ الأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ، أَعْنِي لَا يَدْخُلُهُ الجَرُّ وَالتَّنْوِينُ؛ كَأَسْمَاءِ المَلَائِكَةِ وَالأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَبِذِكْرِهِمْ يَحْسُنُ الخِتَامُ، وَيَتِمُّ الكَلَامُ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ختم المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ رسالته بِهذه الجملة من العوامل المُبَيَّنة؛ فقال: (وَمِنَ العَوَامِلِ: (إِلَّا))، وبيَّن أنَّها (تَنْصِبُ المُسْتَثْنَى)؛ فهي مُندرِجةٌ تحت أحكام (باب

الاستثناء).

ونَصْبُ (إِلَّا) المُستثنَى على درجتين:

❊ **أُولاهما**: نَصْبُ المُستثنى وُجوبًا؛ وذلك إذا كان الكلام تَامًّا مُوجَبًا.

والمقصودُ بـ(تَمامِه): أَنْ يُذْكَر (المُستثنى منه) معه.

والمقصودُ بقولِهم: (مُوجبًا)؛ أي مُثْبَتًا.

كقولك: (قام النَّاس إِلَّا زَيْدًا)؛ فحُكم (زَيْد) هنا: النَّصبُ وجوبًا؛ لأَنَّ الكلام تامٌّ مُوجَبٌ.

❊ **والثَّانية: نَصْبُها المُستثنى جَوازًا**؛ وذلك إذا كان الكلام تامًّا مَنْفِيًّا؛ فيجوز النَّصب ويجوز الحُكم على المُستَثْنى بحسب موقعِه من الجملة؛ كقولِك: (ما قام مِنَ القَوْم إِلَّا زيدًا) أو (إِلَّا زيدٌ)، فيجوز نَصْبُه، ويجوز رَفْعُه على البَدَليَّة (أَنَّه بَدَلٌ للفاعل)؛ فهو من جملة القوم الَّذين قاموا.

ثُمَّ ذَكَر **نوعًا آخر مِن العوامل**؛ فقال: (وَمِنْهَا: كَلِمَاتٌ تَجُرُّ مَا بَعْدَهَا بِالإِضَافَةِ)؛ أي يكون ما بعدها من الكلام مجرورًا بكونه مضافًا إليه؛ (وَهِيَ (**سُبْحَانَ**)، وَ(**ذُو**)، و(**مِثْلُ**)، وَ(**أُولُو**)، وَ(**كُلُّ**)، وَ(**بَعْضُ**)، وَ(**مَعَ**)، وَنَحْوُهَ)، فما يجيءُ بعدها يكون مجرورًا بالإضافة.

كقولك: (سبحان الله)؛ فالاسم الأحسن (الله) يُعرَب هنا بكونه مجرورًا بالإضافة.

ومِمَّا يُنبَّه إليه: أَنَّ الأسماء الحُسنى الإلهيَّة تُذْكَر بِمَا عَبَّر به عنها الشَّرع؛ فالشَّرع لم يُسَمِّها (لفظَ الجلالة)، وهذا لفظٌ متأخِّرٌ ليس في عُرْف العرب الأُولَى ولا فِي عُرْف

الصَّحابة ولا التَّابعين ولا أتباع التَّابعين، وإنَّما وَقَعَ قليلًا في كلام قدماء النُّحاة، فاستعمله سِيبويه قليلًا، ثُمَّ شاع بعده، وفيه ما فيه - مِمَّا ليس هذا مقام بيانه.

لكنَّ ما جاء فِي الشَّرع مُقَدَّمٌ على غيرِه، فالشَّرع سَمَّاها (أسماءً حُسنى)؛ فقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]، والواحد منها يُسَمَّى (اسمًا حسنًا)، فإذا أُرِيدَ إعراب شيءٍ منها كالوارد في الجملة قيل: الاسمُ الأحَسَن (الله) مجرورٌ بالإضافة.

ثُمَّ ذَكَر مِمَّا يلتحق به **حُكْم تلك الكلمات** فيما بعدها: (ظَرْفُ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ)؛ (كَـ(اليَوْمَ)، وَ(اللَّيْلَةَ))، و((قَبْلَ)، وَ(بَعْدَ)).

قال: (فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ فِي نَفْسِهَا)، فـ(ظَرف الزَّمان والمكان) - كما تَقَدَّم - منصوبان، (وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ)؛ فالكلمة الَّتي تليهما تكون مجرورةً.

ثُمَّ قال: (وَمِنَ الأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ)، **ومُراده بـ(عدم الانصراف)**: أَنَّه لا يُجَرُّ بالكسرة ولا يدخله التَّنوين، فمثلُه يُسَمَّى (ممنوعًا من الصَّرف)، وله عِلَلٌ عندهم معروفةٌ في المُطَوَّلات النَّحويَّة، مثل: (أحمدُ)؛ فإنَّك تقول: (قام أحمدُ)، ولا تَقول: (قام أحمدٌ)؛ لأَنَّ (أحمدَ) **ممنوعٌ من الصَّرفِ لِعِلَّتَيْن:**

إحداهما: العَلَمِيَّة.

والآخر: وَزْن الفعل، فهو على زِنَة (أَفْعَل).

فإذا وُجِدَت هذه المعانِي الَّتي عَلَّلوا بها امتنع جَرُّه بالكسرةِ ودُخولُ التَّنوين عليه، فيكون عندهم مجرورًا بالفتحة ولا يُنَوَّن، كالمثال الَّذي مَثَّلنا.

قال: (كَأَسْمَاءِ المَلَائِكَةِ وَالأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)، **ومقصودُه**: كأكثر أسماء

الملائكة والأنبياء، لا اطِّرادُ ذلك فيهم.

فمثلًا: من أسماء الأنبياء اسم نَبِيِّنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو مصروفٌ؛ فالله عَزَّ وَجَلَّ قال في القرآن: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح:٢٩]، فَجِيء به بالتَّنوين.

لكن مُراد المُصَنِّف وغيره من النُّحاة: أَنَّ أكثر ما يكون في أسماء الملائكة والأنبياء أَنَّها ممنوعةٌ من الصَّرْف؛ لأَنَّها أعجمِيَّةٌ غالبًا، **فتُمنَع من الصَّرف لعِلَّتين:**

إحداهما: العَلَمِيَّة.

والأخرى: العُجْمة.

ثُمَّ قال: (وَبِذِكْرِهِمْ يَحْسُنُ الخِتَامُ، وَيَتِمُّ الكَلَامُ)؛ وهذا يُسمِّيه علماء البلاغة: (براعة المقطع)، و(براعة الاختتام)؛ لأَنَّه جاء بذِكْر هؤلاء والصَّلاة والسَّلام عليهم، ثُمَّ قال: (وَبِذِكْرِهِمْ يَحْسُنُ الخِتَامُ، وَيَتِمُّ الكَلَامُ)؛ أي فيما ابتغاه من بيان هذه النُّبذة من عِلْم النَّحو.

وهذه النُّبذة بما حَوَته من مَعانٍ شريفةٍ متفرِّقةٍ فيه هي ولَرَبِّي صَدَق إذْ سمَّاها: (ذوق الطُّلَّاب في علم الإعراب)؛ فإنَّ المُتَلَقِّي لها إذا وَعَى معانيها وأَحْسَن تَفَهُّمها أَحَبَّ عِلْم النَّحو.

ولذلك نرجو أنَّ صاحبنا الَّذي قال: (ظننتُ النَّحو لذيذًا) رَجَع إلى قولِ: (ظننت النَّحو صَعْبًا)، فتَبَيَّن له أَنَّ النَّحوَ - إن شاء الله - سَهْلٌ وميسورٌ إذا أَخَذَه المرء بِحَقِّه، وحَقُّه: أَنْ يُدَرِّج نفسَه فِي عِلْم النَّحو بالمُختَصر، ثُمَّ المتوسِّط، ثُمَّ المُطَوَّل، وأَنْ يُدَرِّجه مُعَلِّمُه بالأمثلةِ.

فإِنَّ عِلمَيْن من العلوم الَّتي صَعُبَت على النَّاس، آفتُهما من طريقة تعليمهما:

أحدهما: عِلْم الفرائض.

والآخر: عِلْم النَّحو.

وكانت طريقةُ مَنْ تَقَدَّم أَنَّه يجمع المُتعلِّمَ على الباب دون غيرِه؛ لئلَّا يُضِرُّ بِفَهمه.

فمثلًا: أنتَ إذا جئتَ إلى فَرَضِيٍّ يُدَرِّسك الفرائضَ، فابتدأَ بذِكْر مَنْ يَرِثُ من الرِّجال، فيذكرُ لك كذا وكذا وكذا، ثُمَّ يأتِي لكَ بمسألةٍ مِن المسائل الفَرَضيَّة، كان المناسبُ للباب إذَا ذَكَر لك تلك المسألة فقالَ لك: (ابنٌ وأَبٌ وابنُ خالٍ) أَنْ يكون المثالُ مضروبًا ببيانِ مَنْ يَرِث وبيانِ مَنْ لا يَرِث فقط.

فيقولُ: استخرِجْ مَنْ يَرِث وبَيِّنْ سببَه، ومَنْ لا يَرِث وبَيِّن سببه.

لكنَّ الجاري عندهم أَنَّهم لا يفعلون هذا، فَهُو يذكر لك مسألةً ثُمَّ يقسمها لك! وأنتَ بعدُ لم تعرف ما هو نصيبُ الأب وما هو نصيب الابن أو الأخِ لتُمَيِّزه، فيُشغِلُك بِتَصَوُّر ما يُستقبَل مِمَّا لا تفهمُه أنتَ فيُوَعِّر عليك عِلْم الفرائض.

ومثلُه: عِلْم النَّحو؛ فإِنَّك تَتَلَقَّى (باب الكلام)، والمناسب في تلقينه أَنْ يُذْكَرَ للمتعلِّم أنواعٌ من الكلمات، فيقال: (استخرِج الكلمة ونوعها، وبَيِّن هل الجملة التَّالية كلامٌ أَمْ ليست كلامًا).

فمثلًا: يُقال له: (قام) ما نوع هذه الكلمة؟ كلمة (زيدٍ) ما نوع هذه الكلمة؟ كلمة (في) ما نوع هذه الكلمة؟ مع ذِكْر العلامة الَّتي دَلَّت عليها.

ثُمَّ يأتي له بأشياءَ تُبَيِّن له حقيقة هذا العلم.

فكثيرًا ما نسمع بالوضع، لكنْ إذا جئتَ إلى تحقيق معنى (بالوَضع) تجد أنَّك لا ترى مثالًا على معنى (بالوَضع).

وترى أَنَّ الَّذي يُلَقِّن النَّحوَ وأنتَ تستفتِحُ عندَه تَعَلُّمَ (باب الكلام) بعد أن يذكر لك حقيقة الكلمةِ والكلامِ أن يأتِي لك بمثالٍ جملةٍ، يقول: (رَجَع محمَّدٌ منزِعجًا مِن بيته لسوءِ حال بيتِهم)، فيقول: أَعْرِب هذه الجملة، وأنتَ الآن في الأوَّل، فيبتدئ بالإعرابِ وشُغْلُ قلبك الآن فِي معرفة الكلمات وعلاماتِها! فكان حقيقًا به أن يقول: استخرِج الكلمات وبَيِّن أنواعها مع أَدِلَّتها.

فهذا المنهج وذاك في تلقين هَذيْن العِلْمين النَّافعين وَعَّرهما على الخَلْق.

فمَنْ أراد أن ينفع النَّاس فليسلكْ الطَّريقةَ المناسبةَ في التَّعليم؛ ليرسخَ عِلْمه هو في قلبه، ويستفيدَ النَّاس من تعليمه.

وَفَّق الله لِمَا يحبُّ ويرضى، والحمد لله أَوَّلا وآخرًا.

تَمَّ الشَّرْحُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ
يوم الجمعة الثَّالث والعشرين من شهر ذي القَعدة
سنةَ سبعٍ وثلاثينَ وأربعمائةٍ وألفٍ
في مسجد الشَّيخ راشد بن مكتوم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إمارة دُبي

